

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 11

الجمعة، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

افتُتِحَت الجلسة الساعة 15/05.

التبادل الرفيع المستوى بشأن الحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح  
وتحديد الأسلحة

و "الفضاء الخارجي (الجوانب المتعلقة بنزع السلاح)؛ و "الأسلحة التقليدية؛ و "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي؛ و "نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي؛ و "آلية نزع السلاح".

ويسرني الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

كما رشحت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السفير فلافيو روبرتو بونزينيني، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لتقديم عرض.

وسأعطي الكلمة أولاً للمشاركين في حلقة النقاش للإدلاء ببياناتهم. وبعد ذلك، سننتقل إلى أسلوب غير رسمي لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة. وقد طلبت إلى أعضاء حلقة نقاشنا الإيجاز في بياناتهم لكفالة إتاحة الوقت الكافي لنا لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن هذا الموضوع.

أعطي الكلمة الآن لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستجري اللجنة أولاً، وفقاً لبرنامج عملها، تبادلًا للآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بما في ذلك بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدتها اللجنة في دوراتها السابقة، ومع كبار المسؤولين في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، الذين رشحتهم المجموعات الإقليمية.

وعقب تبادل وجهات النظر، تبدأ اللجنة المرحلة الثانية من عملها، أي المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة والنظر فيها.

ووفقاً للممارسة المتبعة، ستركز مناقشتنا خلال هذا الجزء من عملنا على مسائل محددة مجمعة في إطار المجموعات السبع التالية المتفق عليها: "الأسلحة النووية"؛ و "سائر أسلحة الدمار الشامل"؛

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-63257 (A)



العامه. وستُنشر تلك التفاصيل على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح في مرفق لهذا البيان.

ومع ذلك، فإن انخفاض مستويات الاستجابة لطلبات الحصول على آراء الدول الأعضاء، بما في ذلك من مقدمي قرارات تحديد الولايات والمشاركين في تقديمها، لا تزال مخيبة للآمال. وبالنسبة للدورة السابعة والسبعين، فقد قُدم 18 تقريراً من تقارير الأمين العام إلى اللجنة الأولى عملاً بقرارات تتضمن ولاية طلب معلومات أو آراء من الدول الأعضاء. ويتضمن اثنان من تلك التقارير معلومات مقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنفقات العسكرية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ويبلغ عدد الردود المقدمة على صكي الشفافية المذكورين 32 و 37 رداً على التوالي. وفي السنوات الأخيرة، ظلت مستويات الإبلاغ لكلا الصكين دون 45 على الدوام. ومن بين التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة والتي تتضمن تجميعاً للآراء، تلقت غالبيتها مدخلات من أقل من 10 دول. وتلقت ثمانية تقارير خمسة ردود أو أقل.

ومن بين أكبر عدد من المدخلات - 33 - تلك التي وردت لتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي (A/77/96)، وهو تقرير يُعد لأول مرة. وبالنسبة لغالبية التقارير، كانت الردود تحوم حول نفس العدد المنخفض لدورات متعاقبة، مما يثير تساؤلات تتعلق بالاهتمام والجدوى.

وأود أن أدعو الوفود إلى تقييم الكيفية التي يمكن بها لتلك التقارير أن تسهم في نظر الدول في المواضيع ذات الصلة وإلى التفكير في نوع المعلومات التي من شأنها أن تيسر على أفضل وجه إجراء مناقشات فعالة في سياقات اليوم المتغيرة.

ومن الممارسات الجديرة بالترحيب التي تتبعها الدول الطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير موضوعي عن التطورات الراهنة في العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الأمن الدولي وجهود نزع السلاح. وقد قدم الأمين العام هذا العام النسخة الخامسة من ذلك التقرير، مشفوعة بمعلومات مستكملة عن أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالأسلحة ووسائل أو أساليب الحرب. وتتضمن نسخة هذا العام

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة الثانية لمخاطبة اللجنة الأولى في دورتها السابعة والسبعين. وبما أنني قدمت بالفعل ملاحظات افتتاحية شاملة، لن أكرر تقييمي للمشهد الأمني الدولي. ومع ذلك، فإن الشواغل الرئيسية التي أثيرتها في ملاحظاتي تستحق التشديد عليها مرة أخرى.

إن هذا ليس زمناً عادياً. فالانقسامات عميقة والخطاب تحريضي والتوترات شديدة. وطوال المناقشة العامة، أعربت وفود عديدة عن شواغل مماثلة إزاء تدهور البيئة الأمنية الدولية. وقالت دول عديدة إن خطر استخدام الأسلحة النووية مرتفع بشكل غير مقبول. وأعربت عدة وفود عن أسفها لتآكل القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وأشار آخرون إلى انعدام الثقة والافتقار للشفافية باعتبارهما عقبتين أمام جهود نزع السلاح. وأعرب العديد منهم عن أسفهم إزاء الإنفاق العسكري غير المقيد وتكلفة فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تضيع بسببه.

وبينما تنتقل اللجنة إلى البت في مشاريع القرارات والمقررات، أحث الوفود على المضي قدماً بشكل بناء وهادف نحو إيجاد حلول ملموسة.

إن التطورات المقلقة الماثلة أمامنا - وخاصة الحرب غير الضرورية والمدمرة في أوكرانيا - تتطلب استجابات عاجلة ومجدية. ذلك أن التراخي في العمل ليس خياراً مطروحاً.

وبمناسبة تبادل الآراء رفيع المستوى هذا، أود أن أتكلم عن الموضوع الشامل المتمثل في إجراء مناقشات نزع السلاح في سياق عملية أكثر تشاركية وشمولاً. ويشكل نوع الجنس وتعزيز دور المرأة في مناقشات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وصنع السياسات جزءاً أساسياً من هذه المسألة. ولكن قبل ذلك، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة متابعة القرارات والمقررات التي اتخذت في الدورة السابقة للجنة وعرض تقارير الأمين العام.

وتماشياً مع الممارسة المتبعة مؤخراً، سأمسك عن تقديم سرد مفصل لآراء الدول الأعضاء المُقدمة بناءً على طلبات الجمعية

السنوات الـ 12 الماضية، شهدنا أيضا اتجاها مهما نحو زيادة إدراج المنظورات الجنسانية في جميع مندييات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وكانت هناك ورقات عمل وبيانات مشتركة بشأن ذلك الموضوع، بما في ذلك من المجتمع المدني.

وما فتئت الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى تتخذ بانتظام مشاريع وبرامج ودورات تدريبية وأحداثا جانبية وبحوثا بشأن الصلة بين نوع الجنس ونزع السلاح. وشهدنا زيادة ملحوظة في الأحكام المتعلقة بنوع الجنس في صكوك نزع السلاح وأطره. وتضمنت عدة قرارات أخرى للجنة الأولى عبارات بشأن نوع الجنس أو المرأة. وكانت الزيادة في الإشارات الجنسانية كبيرة جدا - من ثلاثة قرارات في عام 2010 إلى 19 قرارا في العام الماضي، وهي قرارات تغطي طائفة واسعة من المجالات، من الأسلحة التقليدية إلى أسلحة الدمار الشامل إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة.

وتلزم معاهدة تجارة الأسلحة الدول الأطراف بتقييم احتمالات استخدام الأسلحة لارتكاب العنف الجنساني. وتدعو معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى مساعدة الضحايا على نحو يراعي المنظور الجنساني.

وفي حزيران/يونيه، في الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أُدرجت في الوثيقة الختامية صياغة جديدة وتقدمية بشأن نوع الجنس.

وفي التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامهما (انظر A/77/275)، شددت الدول على أهمية تضيق الفجوة الرقمية بين الجنسين والتزمت بإجراء مناقشات مركزة بشأن الأبعاد الجنسانية في الدورات المقبلة. ويحدوني أمل صادق في أن تستمر تلك الاتجاهات الإيجابية وأن تزداد أكثر. فتعميم مراعاة المنظور الجنساني ليس خيارا؛ بل هو ضرورة.

(A/77/188) أيضا فرعا شاملا عن آثار التكنولوجيات الجديدة على الأطر القانونية القائمة المتعلقة باستخدام القوة. ونأمل أن يظل ذلك التقرير وثيقة مرجعية مفيدة للوفود، وخاصة بالنسبة للممثلين الذين قد تكون تلك المسائل جديدة عليهم.

وبالانتقال إلى مسألة نوع الجنس، لا يمكننا في هذه اللجنة فصل عملنا عن الناس. وأنا أتكلم هنا عن كل من الأشخاص المتأثرين بقراراتنا والأشخاص الذين يتخذونها.

وعندما نتكلم عن الشمول، فإن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة أمر أساسي. ولا يسعنا ببساطة أن نهمل قطاعات من سكاننا عندما نتفاوض على مستقبلنا المشترك. ومع ذلك، لا نزال بعيدين عن تحقيق التكافؤ والتنوع في مندييات نزع السلاح.

إن هذه اللجنة لم تتأسس امرأة سوى مرة واحدة في جميع الدورات الـ 77. وفي العام الماضي في اللجنة الأولى، لم تمثل النساء سوى 25 في المائة من الممثلين الذين أخذوا الكلمة، وشهد عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب رؤساء الوفود انخفاضا طفيفا عن العام السابق.

وسيقدم مشروع القرار الذي يُقدم كل سنتين بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في دورة هذا العام. وقد انقضت 12 سنة منذ أن قدمت ترينيداد وتوباغو لأول مرة هذا النص، الذي يدعو إلى وضع سياسات وبرامج لنزع السلاح تراعي المنظور الجنساني ومشاركة المرأة على قدم المساواة وبشكل كامل في ميدان عملنا.

وعادة ما يُعتمد القرار في مجموعه بتوافق الآراء، حيث يؤيد الجميع رسالته الأساسية المتمثلة في المساواة. وآمل أن يستمر هذا النمط القوي من الدعم. ومن الأمور الإيجابية أيضا أن الدول أيدت تحديث النص لكفالة ملاءمته للغرض. وآمل أن يستمر القرار في التطور ليعكس آخر المستجدات.

ومنذ تقديم ذلك القرار في عام 2010، شهدنا العديد من التطورات الإيجابية على الجبهة الجنسانية. فقد أصبح من غير المقبول على نطاق واسع عقد حلقات نقاش جميع أعضائها من الرجال. وعلى مدى

الواسعة والشاملة لمختلف الأطراف الفاعلة تتري عملية صنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي.

إن التنوع يكفل لنا اتباع النهج الابتكارية والخلاقة التي تمس الحاجة إليها للتصدي لبعض أصعب التحديات في مجالي نزع السلاح والأمن في القرن الحادي والعشرين. وتشكل تعددية الأطراف الشاملة للجميع والقائمة على شراكة قوية مع مختلف الأطراف الفاعلة عنصرا مهما، بل وضروريا، في مفاوضات نزع السلاح اليوم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيدلي ببيان مسجل مسبقا بالفيديو.

**السيد بونزاني (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني ويسعدني أن أشارك في تبادل الآراء اليوم. وأنا أسف حقا لأنني لم أتمكن من حضور هذه الجلسة شخصيا. ومع ذلك، أؤكد لكم أن أمانة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مفتوحة دائما ومستعدة للرد على أي استفسار أو توضيح أي شكوك تتعلق بعملها.

اليوم، سأقدم بإيجاز بعض وجهات نظر الوكالة بشأن الاتجاهات الحالية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

أولا، وإن كرر التأكيد على أن الدول الأعضاء في الوكالة لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء التهديد الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وتحديثها وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها على الصعيد الدولي، ينبغي ألا نقبل السياق الدولي الحالي بوصفه أمرا عاديا. إن خطر الحرب النووية الذي نواجهه حاليا شيء لم نشهده منذ 60 عاما بالضبط، خلال ذلك شهر تشرين الأول/أكتوبر المشؤوم من عام 1962، عندما كانت منطقتي، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على وشك أن تصبح مسرحا لمواجهة نووية. وبسبب تلك الحالة الخطيرة بالتحديد، قررت دول أمريكا اللاتينية، وفيما بعد، منطقة البحر الكاريبي، إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة

وكما يعلم الأعضاء، فإن تقرير الأمين العام الذي يُقدم كل سنتين عن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة يتناول الأبعاد الجنسانية لنزع السلاح. وقد أعدت آخر نسخة من التقرير (A/77/122) لهذه الدورة للجنة الأولى. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للدول من جميع المناطق على تشاطر آرائهم بشأن سبل ووسائل تعزيز دور المرأة في نزع السلاح. كما أشكر شركاءنا من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي قدمت إسهاماتها.

ويبين التقرير إحراز تقدم مهم في الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار، وآمل أن يظل أداة لتشاطر الممارسات الجيدة وتبسيط الضوء على أهمية كفالة مشاركة المرأة وتوليها القيادة بصورة كاملة وفعالة.

ولا يمكنني أن أتكلّم عن عمليات نزع السلاح الشاملة دون الاعتراف بالدور المهم الذي يؤديه المجتمع المدني. إذ يدعم أعضاء المجتمع المدني، بوصفهم دعاة وباحثين وخبراء، الدول بطرق متنوعة، من تنفيذ الالتزامات إلى إبقائها على علم في هذا الشأن.

فعلى سبيل المثال، اختتمت الدول في حزيران/يونيه عملية تشاورية متعددة السنوات بشأن العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وأصدرت إعلانا سياسيا يتضمن إسهامات تقنية وموضوعية مهمة من خبراء غير حكوميين. واليوم، يقدم الدعاة في المجتمع المدني تشجيعا قويا للدول على توقيع الإعلان السياسي ودعمه قبل اعتماده رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، شهدنا في العام الماضي مشاركة واسعة ونشطة من المجتمع المدني في جهودنا الجماعية لاستدامة وتعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وأدعو كل دولة عضو إلى تعزيز مبادئ الشفافية واستيعاب الجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة لدعم عمل عمليات نزع السلاح الحكومية الدولية. وينطبق الشيء نفسه على مشاركة ومساهمات القطاع الخاص والجهات الفاعلة في الصناعة، فضلا عن الشباب في جميع أنحاء العالم. وأود أن أقول بوضوح: إن المشاركة

وفي ذلك الصدد، ستنتظر هذه الدورة للجنة الأولى في مشروع قرارنا التقليدي الذي يُقدم كل ثلاث سنوات بشأن معاهدة تلاتيلوكو والذي قدمته المكسيك. ويبرز المشروع أهمية المعاهدة وإسهامها في نظام عدم الانتشار النووي. وكذلك، نظرا لأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تعتزم الوكالة تقديم مشروع قرار في العام المقبل إلى اللجنة الأولى لإجراء دراسة شاملة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية من جميع جوانبها. وتتبع مبادرة إجراء دراسة جديدة وشاملة عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية من توصيات الحلقة الدراسية الدولية المعنونة "تعزيز التعاون وآليات التشاور بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بالفعل"، التي عُقدت في عام 2019 في أستانا وشاركت فيها الوكالة. وتتماشى تلك المبادرة أيضا مع الإجراء 5، "تعزيز وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية"، من خطة الأمين العام لنزع السلاح، المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك - خطة لنزع السلاح".

وترى الدول الأعضاء في الوكالة أن إجراء دراسة شاملة ثانية سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز التنفيذ الكامل لمبادئ وأهداف المعاهدات القائمة التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن دعم إنشاء مناطق أخرى في الأقاليم التي لا توجد فيها هذه المناطق.

رابعا، إن الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقتنعة بأن التقييد في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يسهم بقوة وفعالية في توطيد السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، تنفذ الوكالة بنجاح دورات دراسية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار فضلا عن مبادرات مشتركة أخرى، وتواصل الاعتراف بالإسهامات الهائلة للمتدربين الداخليين في عمل الوكالة من خلال إنشاء برنامج تدريب داخلي مدفوع الأجر يبدأ في كانون الثاني/يناير 2022 لدفع مبلغ رمزي لجميع المتدربين الداخليين لدينا، بغض النظر عن جنسياتهم.

خامسا، علاوة على ذلك، تولي الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اهتماما

مكتظة بالسكان من خلال معاهدة تلاتيلوكو، التي كانت بمثابة نموذج للصكوك الدولية الأخرى، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي أصبحت أحد العناصر الأساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ثانيا، تفخر الدول الأعضاء في الوكالة بانتماها إلى أول منطقة مكتظة بالسكان على هذا الكوكب تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونحن لا نعتبر نزع السلاح النووي أولوية فحسب، بل نظل ملتزمين بنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الذي أنشأته معاهدة عدم الانتشار.

وعلاوة على ذلك، تعرب الدول الأعضاء في الوكالة عن أسفها العميق لأنه على الرغم من الجهود التي بذلها الرئيس غوستافو زلوفين، رئيس الأرجنتين، اختتم المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة أعماله دون التوصل إلى توافق الآراء المطلوب لاعتماد وثيقة ختامية.

ثالثا، لقد انقضى أكثر من خمسة عقود منذ إرساء القاعدة الدولية التي أنشأت المناطق الخالية من الأسلحة النووية والتي كان لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معاهدة تلاتيلوكو، قصب السبق فيها. ومع ذلك، فإن هذه القاعدة الدولية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو نهج إقليمي لتعزيز القواعد العالمية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وتوحيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

وأرست معاهدة تلاتيلوكو على وجه الخصوص مجموعة من السوابق الرئيسية. فالمعاهدة تسبق معاهدة عدم الانتشار وتتجاوزها. وعلاوة على ذلك، فإنها كانت مصدر إلهام في صياغة الأحكام ذات الصلة من معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة الرابعة، المتعلقة بحقوق والتزامات الدول الأطراف فيما يتعلق بتطوير الطاقة النووية؛ والمادة السادسة، بشأن نزع السلاح النووي؛ والمادة السابعة، بشأن إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا“ (A/C.1/77/L.76) قُدم بعد الموعد النهائي المحدد. وفي ذلك الصدد، هل توافق اللجنة على قبول مشروع القرار في هذا الوقت حتى يكون متاحا للبت فيه خلال مرحلة البت في عمل اللجنة؟  
تقرر ذلك.

البند من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبدأ اللجنة الآن المرحلة الثانية من عملها، أي المناقشات المواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة والنظر فيها. وستجري المناقشات المواضيعية من اليوم، 14 تشرين الأول/أكتوبر إلى يوم الخميس، 27 تشرين الأول/أكتوبر، أي ما مجموعه 10 جلسات.

ووفقا للممارسة المتبعة، ستركز مناقشتنا خلال هذا الجزء من عملنا على مسائل محددة مجمعة في إطار المجموعات المواضيعية السبع المتفق عليها. أود أن أذكر جميع الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات خلال الجزء المواضيعي هو خمس دقائق عند التكلم بصفة وطنية وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود. وتماشيا مع الجدول الزمني الإرشادي لمناقشتنا المواضيعية، تتناول اللجنة الآن مجموعة “الأسلحة النووية”.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن قلقها إزاء الخطر الذي يهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية، فضلا عن عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدم في القضاء على أسلحتها

كبيرا لأهمية مشاركة جميع الشعوب بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة بوصفها جانبا أساسيا من جوانب تعزيز وصون السلام والأمن. وفي عام 2021، ولأول مرة، أدرج المؤتمر العام قرارا بشأن نوع الجنس وعدم الانتشار ونزع السلاح للاعتراف بالإسهام القيم للمرأة في المنطقة في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ولإدماج منظور جنساني لدعم وتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في الوكالة وهيئاتها وبرامجها.

وستواصل الوكالة الاعتراف بدور المرأة في نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز ذلك الدور. وستشمل الاعتبارات خلال عملها التمسك بالضرورة الحتمية لكفالة المساواة بين الجنسين والتمكين الكامل للمرأة في العملية على جميع مستويات صنع القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وبتلك الإجراءات، تؤكد الدول الأعضاء في الوكالة من جديد التزامها التاريخي بالعمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بإدراج منظورات جديدة وتعزيز الجهود المشتركة خارج منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): جريا على الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تحاورية مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلِّقت الجلسة الساعة 15/35 واستؤنفت الساعة 15/40.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن جميع الوفود، أود أن أشكر جميع المشاركين في حلقة النقاش على مشاركتهم هنا والسيدة ناكاميتسو على حضورها معنا بعد ظهر اليوم.

هناك مسألة أخرى يتعين معالجتها: التأخر في تقديم مشروع اقتراح. وقبل المضي قدما، أود أن أبلغ اللجنة بأن 76 مشروع اقتراح قد قُدمت لتتظر فيها اللجنة في هذه الدورة. وقد عممت الأمانة قائمة تلك الاقتراحات أمس. وقد أُبلغت بأن الاقتراح السنوي المعنون “تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة

النووية. وتُعرب الحركة عن قلقها إزاء التحديث المطرد للأسلحة النووية والتحسينات المستمرة في الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعمها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا لقرار مجلس الأمن 487 (1981) والفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 687 (1991) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وتدعو الحركة جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية نحو تنفيذ المقترح الذي طرحته إيران في عام 1974 بإنشاء هذه المنطقة. ولحين إنشاء تلك المنطقة، تطالب الحركة إسرائيل بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير وإخضاع جميع مرافقها النووية فوراً للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والقيام بأنشطتها المتصلة بالمجال النووي بما يتفق مع نظام عدم الانتشار.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ إزاء حيازة إسرائيل لقدرات نووية، والتي تشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتدين إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتكديس الترسنات النووية. وتدين الحركة البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل آنذاك في 11 كانون الأول/ديسمبر 2006 فيما يتعلق بحيازة إسرائيل للأسلحة النووية. وتدعو الحركة أيضا إلى فرض حظر تام وكامل على نقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي إلى إسرائيل، وعلى تقديم المساعدة لها في الميادين العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالمجال النووي. وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء التطوير المستمر والذي يتيح للعلماء الإسرائيليين الوصول إلى المنشآت النووية لدولة حائزة لأسلحة نووية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد اعتقادها الراسخ بأن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض حق الدول غير القابل للتصرف في

ويساور حركة عدم الانحياز القلق أيضا لأن الحوار الاستراتيجي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يزال محدودا. وتدعوها الحركة بقوة إلى الامتثال لالتزاماتها وتعهداتها القانونية على وجه الاستعجال وإلى إزالة أسلحتها النووية تماما بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا. وينبغي أيضا لهذه الدول أن توقف فوراً جميع عمليات تحديث مرافقها المتصلة بالأسلحة النووية أو توسيع نطاقها.

وتعرب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها إزاء الإخفاق المتتالي للمؤتمرين التاسع والعاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية توافقية على الرغم من المشاركة البناءة للدول الأعضاء في الحركة الأطراف في المعاهدة.

وتدعو الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المسارعة في تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة التي تأخر الوفاء بها كثيرا، وكذلك الالتزامات المتفق عليها بالتوافق في مؤتمر استعراض المعاهدة من دون مزيد من الإبطاء.

وتحيط حركة عدم الانحياز علماً بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 وبعقد اجتماعها الأول للدول الأطراف في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022 الذي اعتمد إعلاناً وخطة عمل. وتأمل الحركة أن تسهم المعاهدة في تعزيز الهدف العالمي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وترحب حركة عدم الانحياز ببعث الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً للمقرر 546/73 وتتطلع إلى عقد الدورة الثالثة للمؤتمر. وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

وتشعر الجماعة الكاريبية بقلق بالغ لأننا على الرغم من نوايانا المعلنة كدول أعضاء، لا نزال بعيدين عن هدف إزالة الأسلحة النووية. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أننا لا نبدو أننا ما زلنا في حالة جمود، بل ننزلق نحو حافة الهاوية. ونحن بحاجة إلى التزامات عاجلة لتهدئة التوترات وتخفيف حدتها.

وتحث الجماعة الكاريبية جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول التي لديها مثل هذه الأسلحة وحلفائها على إعادة تأكيد ضماناتها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة وعلى أن تستأنف بجدية اتخاذ خطوات فعالة نحو نزع السلاح النووي من خلال نزع السلاح بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي. وعلى الرغم من فشل المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء هذا العام، فإننا نحث جميع الدول الأطراف على النظر في الوفاء طوعا بالالتزامات الواردة في المشروع النهائي. ونشدد على أن الإرادة السياسية لكل واحد منا هي التي ستهيئ البيئة المواتية لأمننا جميعا.

ويساور الجماعة الكاريبية القلق من أن الأسلحة النووية لا تزال تشكل عنصرا رئيسيا في العقيدة الأمنية لبعض الدول. إن تعزيز الردع النووي أو الاعتماد عليه كاستراتيجية أمنية لا يؤدي إلا إلى إدامة الفكرة الخاطئة القائلة بأننا أكثر أمانا من خلال ضمان التدمير المتبادل. وترفض الجماعة رفضا قاطعا ذلك النهج وتذكر بأن مجرد وجود الأسلحة النووية لا يزال يمثل خطرا غير مقبول على الناس والكوكب على حد سواء.

ولهذا السبب، تدعم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي دخلت حيز النفاذ في عام 2021. ويسرنا أن الاجتماع الأول للدول الأطراف قد عُقد في فيينا هذا العام، ونلاحظ أن الاجتماع اعتمد خطة عمل لتعزيز أهداف المعاهدة. وجميع الدول الأعضاء في الجماعة هي إما أطراف في المعاهدة أو موقعة عليها أو في سبيلها إلى الانضمام إليها.

حيازة المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أو في الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها.

وتسلم الحركة بأن المسؤولية الرئيسية عن الأمان والأمن النوويين تقع على عاتقفرادى الدول. وينبغي تنفيذ أي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف في مجال الأمن النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتشدد الحركة أيضاً على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي لها، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي.

وتقدم حركة عدم الانحياز مشروع قرار مستكملا تحت عنوان "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي . 2013 (A/C.1/77/L.7) وستكون الحركة ممتنة على دعم جميع الدول الأعضاء لذلك المشروع.

أخيرا، بينما تحيط حركة عدم الانحياز علما بالبيانات التي أدلت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن اعتزامها اتخاذ إجراءات تقضي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإنها تؤكد من جديد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة عاجلة من جانب تلك الدول لتحقيق ذلك الهدف وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية المتعلقة بنزع السلاح النووي. ولا تزال الحركة ملتزمة بالتعاون من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية.

**السيد جاكمان (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي

بهذا البيان باسم الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

لا يمكن كسب حرب نووية ويجب ألا تُخاض أبدا. هذا هو الموقف الذي أعادت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تأكيده في بداية عام 2022. ولكن قبل انقضاء العام، كان لدى الأمين العام سبب للتحذير من أننا في زمن خطر نووي لم نشهده منذ ذروة الحرب الباردة وأن البشرية لا يفصلها عن الإبادة النووية سوى سوء فهم واحد أو سوء تقدير واحد.

وتعتقد الجماعة الكاريبية أنه ينبغي أن تكون هناك مساءلة واجبة من أجل الضحايا وتؤيد الالتزامات الإيجابية المترتبة على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ختاماً، أكد مجدداً معارضة الجماعة الكاريبية المطلقة لتطوير الأسلحة النووية ونشرها واختبارها وتحسينها واستضافتها واستخدامها. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا ليس أمراً مثالياً فحسب، بل هو أيضاً شرط مسبق كي ننفذ حقاً أي ضمان للسلام والأمن لشعوب أممنا المتحدة.

**السيد بانديا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم باسم مجموعة الدول الأفريقية. وتؤيد المجموعة البيان الذي أدلت به حركة بلدان عدم الانحياز وتود أن تبدي الملاحظات التالية:

إن الأسلحة النووية تمثل تهديداً وجودياً خطيراً للبشرية، وإذا استمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في امتلاك وتحديث أسلحة الدمار الشامل هذه، فلا يمكن ضمان أمننا الجماعي. ولذلك، ترحب المجموعة بالقرار 34/70 وتشدّد على أهميته بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وتؤيد المجموعة مبدأ النزع الكامل للسلاح النووي باعتباره شرطاً مسبقاً لصون السلام والأمن الدوليين. وتصر المجموعة على أن تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للأمم المتحدة.

ونأسف وما زلنا نشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة التقدم الذي تحرزه الدول الحائزة للأسلحة النووية في إنجاز الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، وفقاً لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومختلف النتائج المتفق عليها ذات الصلة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ولذلك، تصر المجموعة على تنفيذ جميع التدابير والتعهدات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في سياق المعاهدة.

إن دول الجماعة الكاريبية، بوصفها أطرافاً في معاهدة ثلاثيلوكو، تفخر بأن تكون جزءاً من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وما زلنا ملتزمين بضمان أن تظل الأمريكتان منطقة سلام وأن نتمكن إلى أقصى حد ممكن من حماية أمن ورفاه مواطنينا من الدمار الذي لا حصر له الذي قد ينجم عن أي تفجير نووي في المنطقة.

ونغتتم هذه الفرصة مرة أخرى لشجب الإنفاق المفرط وغير المعقول على الأسلحة والنظم النووية. وتواصل البلدان زيادة الإنفاق على ترساناتها النووية، بما في ذلك من أجل التحديث والتجديد، بما يخالف التزاماتها بنزع أسلحتها وإخراجها من الخدمة وتدميرها. ووفقاً للأبحاث، أنفقت الدول المسلحة نووياً ما يقرب من 82 بليون دولار على ترساناتها النووية في العام الماضي. وتُخصّص تريليونات في الميزانية للتحديث. ومن ناحية أخرى، لا تزال الأهداف والتعهدات الإنمائية غير محققة - فأهداف التنمية المستدامة تعاني من نقص التمويل والتمويل المناخي شحيح.

وتكرر الجماعة الكاريبية مرة أخرى دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات عاجلة لعكس دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية وتوجيه التمويل بدلاً من ذلك إلى السياسات التي تركز على الوقاية والسلام والتنمية المستدامة. والاستثمار في تلك المجالات سيوفر ضمانات أمنية أكبر للجميع.

وتتظر الجماعة الكاريبية أيضاً إلى حتمية نزع السلاح النووي من المنظور الإنساني. فعواقب الاستخدام أو التفجير المقصود أو العرضي لا تحصى. ولا يزال هناك اليوم الكثير الذين عانوا وما زالوا يعانون من آثار تجارب تلك الأسلحة واستخدامها، وإلى حد ما، قد لا نعرف أبداً التأثير الكامل لذلك على بيئتنا والآثار المتلاحقة علينا عبر الأجيال.

إن تصور أن الأسلحة الحديثة أكثر تدميراً بما يصل إلى 30 ضعف القنبلتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي ينبغي أن يحملنا على ما هو أكثر من مجرد وقفة؛ إنه يجب أن يجبرنا على التوقف. تخيلوا الدمار الذي لا يمكن تصوره والضرر الذي سيلحق بالحياة.

التقنيين، فضلا عن الاستفادة إلى أقصى حد من العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتتشدّد المجموعة الأفريقية على الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية خلال هذه الدورة، ولا سيما العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها، سواء بصورة عرضية أو كعمل متعمد. وتلاحظ المجموعة الخطوات الكبيرة التي قطعتها الدول وتواصل دعوة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة البشر والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، في جملة أمور، فضلا عن اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لضمان تفكيك تلك الأسلحة والتخلي عنها.

وتظل الإزالة التامة للأسلحة النووية الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك السياق، تعيد المجموعة التأكيد على الحاجة الملحة إلى خلو كوكبنا من الأسلحة النووية لأن وجودها يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتهديدا وجوديا للبشرية.

وتؤيد أفريقيا هدف نزع السلاح النووي الكامل بوصفه الشرط الأساسي الأهم لصون السلام والأمن الدوليين. وبتلك الروح، تُذكر المجموعة الأفريقية بالحدث التاريخي المتمثل في دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي صك تاريخي، حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021.

وتعيد المجموعة تأكيد تأييدها الكامل لاعتماد إعلان الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المعنون "التزامنا بعالم خال من الأسلحة النووية"، الذي أعاد تأكيد التصميم على تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وكذلك تعيد المجموعة تأكيد دعمها لخطة عمل فيينا التي اعتمدت خلال الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود في فيينا في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022، لتيسير التنفيذ الفعال والحسن التوقيت لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وأهدافها وغاياتها.

وفي ذلك الصدد، تشعر المجموعة الأفريقية بخيبة أمل عميقة إزاء فشل مؤتمر آخر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، والذي لم يتمكن من الاتفاق على إحراز أي تقدم ملموس في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها. وكان المؤتمر العاشر للأطراف فرصة للدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تعيد الالتزام بالوفاء بالتزاماتها التي لم تف بها بتخليص نفسها والعالم من الأسلحة النووية وإنقاذ البشرية من إمكانية حدوث أثر إنساني مدمر لتفجير نووي أو حرب نووية.

تعيد المجموعة الأفريقية تأكيد الدور المركزي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم الانتشار، وكذلك في إسهاماتها في معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم.

وفي ذلك السياق، تظل المجموعة الأفريقية ملتزمة بمعاهدة بليندابا، التي تؤكد من جديد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوفر درعا للأراضي الأفريقية.

وتكرر المجموعة الأفريقية الإعراب عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات الواردة في قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 بشأن الشرق الأوسط فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وعلى نفس المنوال، تشير المجموعة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملا بالمقرر 546/73. وترحب المجموعة بعقد الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر. وتدعو المجموعة الأفريقية جميع الأطراف المدعوة إلى مواصلة المشاركة البناءة بحسن نية من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا تكفل تنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط.

تؤكد المجموعة الأفريقية أهمية استمرار احترام الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتتشدّد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة ضمان التزام الدول بتنفيذ اتفاقات الضمانات وفي توفير وتعزيز الدعم والتعاون

ومن جانبنا، تؤيد الرابطة الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا تشعر بالقلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية والمخاطر التي يشكلها استمرار وجودها. وتؤكد الرابطة من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها والتهديد باستخدامها.

وتعيد الرابطة تأكيد اعترافها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولذلك، ترحب الرابطة بعقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في آب/أغسطس الماضي، بعد تأجيله أربع مرات. ومع ذلك، نأسف للفشل المتتالي للمؤتمرين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء والتي كان يمكن أن توفر زخماً إضافياً تلمس الحاجة إليه نحو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. يجب أن يستمر العمل الشاق، وتقدر الرابطة الدور الهام الذي تؤديه معاهدة عدم الانتشار في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. ولذلك، تكرر الرابطة دعوتها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تجديد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما تلك المتعلقة بإعمال المادة السادسة من المعاهدة.

وتدعو الرابطة أيضاً جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الوفاء بجميع التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، وتشدد على ضرورة تقيدها بالمساءلة من خلال معايير مرجعية وإجراءات ملموسة وقابلة للقياس ومحددة زمنياً بشأن نزع السلاح النووي مع مواعيد نهائية محددة والإبلاغ عن تنفيذها لالتزاماتها إلى أن يتحقق هدف الإزالة التامة بطريقة منظمة تسمح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالمشاركة البناءة في تقاريرها.

وتؤكد الرابطة من جديد موقفها الجماعي المناهض للتجارب النووية وتواصل التشديد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى

وفي ذلك الصدد، تود المجموعة أن تحت جميع أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشمولة بما يسمى بالمظلة النووية، على اغتنام الفرصة والمسارة بالتوقيع والمصادقة على المعاهدة والسعي إلى تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وحيازتها لا يضمن الأمن؛ إنه تأكيد على مخاطر استخدامها المحتمل. وفي ذلك السياق، تشدد المجموعة على ضرورة أن تتوقف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مواصلة تحديث أسلحتها النووية ومرافقها ذات الصلة أو تطويرها أو تجديدها أو تمديد صلاحيتها.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعيد التأكيد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعتقد المجموعة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبعث على الأمل في وقف مواصلة تحديث الأسلحة النووية وتطويرها أو انتشارها الرأسي والأفقي، مما يسهم بالتالي في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

**السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إننا نناقش مسألة الأسلحة النووية هذا العام في مواجهة بيئة مليئة بالتحديات. وقد أثارت التوترات المتصاعدة بين الدول الكبرى وتحديث الترسانات النووية وتوسيعها مخاوف جديدة من حدوث سباق تسلح. وحذر الأمين العام من خطر نووي لم نشهده منذ ذروة الحرب الباردة. وإزاء هذه الخلفية المقلقة، يجب أن يظل التضامن في جهودنا الرامية إلى ضمان الإزالة التامة للأسلحة النووية أولوية قصوى. والرابطة مقتنعة بأن أفضل طريقة لمعالجة نزع السلاح النووي وعدم انتشاره هي من خلال تعددية الأطراف، مع وفاء جميع البلدان بالتزاماتها وتعهداتها بمسؤولية.

لإنشاء وتعزيز دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإسهامها في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

وتواصل الرابطة التمسك بالتزامها بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتحقيقاً لتلك الغاية، اتفقنا على تمديد خطة العمل لتعزيز تنفيذ إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا لفترة خمس سنوات أخرى (2023-2027)، ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود الجارية التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المتعلقة وفقاً لأهداف ومبادئ معاهدة هذه المنطقة.

ونود أن نشدد على أنه من الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة وملزمة قانوناً ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إلى جميع الدول في هذه المناطق، وأن تقلل كذلك من خطر الاستخدام غير المقصود والعرضي لهذه الأسلحة وأن تزيل هذا الخطر، ريثما تتم الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية.

وتؤكد الرابطة من جديد أن لكل دولة الحق في الاستخدام الآمن والسلمي للتكنولوجيا النووية، ولا سيما من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وإذ نشيد بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في برامجها للتعاون الفني مع الدول تحقيقاً لتلك الغاية، نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز تعاوننا مع الوكالة. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على الاجتماعات السنوية لشبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة بمساعدة الوكالة، بما في ذلك الاجتماع الأخير، الذي عقد في آب/أغسطس 2022. ويسر الرابطة التقدم المحرز في تنفيذ الترتيبات العملية لعام 2019 بشأن التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية والأمان والأمن النوويين والضمانات النووية بين الرابطة والوكالة.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دون تأخير. لقد صادقت جميع الدول الأعضاء في الرابطة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما يجسد التزامنا القوي بالمعايير الدولية لمكافحة التجارب النووية. وترحب الرابطة بحقيقة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد وقعت عليها الآن 186 دولة وصدقت عليها 176 دولة، ولكنها تواصل دعوة الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التوقيع والتصديق عليها بأسرع ما يمكن من أجل دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

وتدرك الرابطة أيضاً أن مخاطر التجارب النووية لا تزال تثير أشد القلق. ولذلك، فإن الحالة في جميع المناطق التي شهدت تجارب نووية تجريبية لن تتسوى. ونشجع المجتمع الدولي على مساعدة تلك المناطق.

وتؤكد الرابطة أن معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاق تاريخي يسهم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمل الصكوك الأخرى القائمة لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتتص معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي دخلت حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، على أن تتعهد كل دولة من الدول الأطراف فيها بالألا تقدم، تحت أي ظرف من الظروف، على استحداث الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو تجربتها أو إنتاجها أو صنعها أو حيازتها بأي طريقة أخرى أو امتلاكها أو تكديسها. ونلاحظ اعتماد إعلان وخطة عمل الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عُقد في فيينا في حزيران/يونيه 2022. وبناءً على ما سبق، تؤيد الرابطة خطة الأمين العام لنزع السلاح بوصفها خطوة شاملة للنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بطريقة ملموسة وكلية ومتكاملة.

ويجب أن يؤكد هذا النهج الشامل أيضاً على أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية. وتؤيد الرابطة كل جهد يبذل

الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والتي تم التوصل لاتفاقيات ملزمة تحظرها بما يتسق مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني. وتؤكد المجموعة العربية أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنما تكملها وتدفع في اتجاه استكمال تحقيق أهدافها.

وإذ تؤكد المجموعة العربية مجددا أهمية دعم الجهود الدولية المبذولة لتعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات المتعددة الأطراف الخاصة بنزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومنها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ف'نُها تدعو كافة الدول إلى الانضمام إلى عاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك دول الملحق الثاني، مع التأكيد على المسؤولية الخاصة للدول النووية وفقا للخطوة العاشرة من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010 في هذا الصدد، وكذلك البلدان التي لديها برامج وأنشطة نووية غير معلنة أو التي تدور بشأنها تساؤلات حول طبيعتها السلمية، والدول والأطراف التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

كما تدعو المجموعة العربية إلى ضرورة مواصلة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من أجل تسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والتي مضى على توقيعها أكثر من 25 عاما. كما تعرب المجموعة عن القلق نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي والفشل المتكرر في الالتزامات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار للأعوام 1995 و 2000 و 2010، حيث تتصل الدول النووية من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية.

كما تعرب المجموعة عن رفضها استمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي وتسمح باستخدامه ضد دول غير نووية، بجانب سعي بعض الدول لتطوير وزيادة أسلحتها النووية في ظل ما يشهده العالم من توتر حاليا. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة على أن التخلص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام الرابطة بالعمل الهام الذي تقوم به اللجنة في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

**السيد بحر العلوم (العراق):** أود بداية أن أعرب لكم عن تضامن المجموعة العربية مع بيان حركة عدم الانحياز.

وتعيد المجموعة العربية تأكيد مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وما تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حجر الزاوية في منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الدولي.

ومن هذا المنطلق، تعرب المجموعة العربية عن أسفها لفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة للمرة الثانية على التوالي، التاسع لعام 2015 والعاشر لعام 2022، في التوصل إلى وثيقة ختامية، وهو ما يلقي بظلال سلبية على منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الدولي.

وتدعو إلى ضرورة العمل على إنجاح مؤتمر الأطراف الحادي عشر من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز مصداقية واستدامة المعاهدة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتؤكد المجموعة العربية على ما تمثله معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي شاركت المجموعة في المفاوضات الخاصة بها بفاعلية، من مصدر عرفي جديد للقانون الدولي المنظم لمجال نزع السلاح مما يضع الأسلحة النووية في مكانتها المنطقية كأسلحة تتعارض حيازتها واستخدامها أو حتى التهديد باستخدامها مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني إلى جانب ما تمثله من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين.

كما تؤكد المجموعة العربية أن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، وهو أمر من شأنه سد ثغرة رئيسية تتعلق بمساواة

الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وأيسلندا وجورجيا وموناكو وسان مارينو، الذي ستوزع نسخته الكاملة كتابيا.

وتؤكد البيئة الأمنية المعقدة الحالية، التي تتسم بتزايد التوترات واستمرار أزمات الانتشار، الحاجة إلى الحفاظ على العمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وزيادة تعزيزها. تدور رحي حرب شاملة في أوروبا.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا بلا مبرر وبلا سابق استغزاز. إن تهديدات روسيا الاستنزائية والخطيرة والتصعيدية باستخدام الأسلحة النووية في تلك الحرب العدوانية غير مقبولة على الإطلاق. في بداية هذا العام، التزم قادة جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بمنع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح، وأكدوا من جديد أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبداً.

ونشجب بيانات روسيا التهديدية ورفعها مستويات التأهب النووي، مما يقوض مصداقية التزامها بإعلان كانون الثاني/يناير. ويدعو الاتحاد الأوروبي روسيا إلى إلغاء حالة التأهب لقواتها النووية فوراً والامتناع عن أي تهديدات باستخدام الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، فإن الاحتلال الروسي لمحطتي تشيرنوبيل وزابوريجيا للطاقة النووية والعمليات العسكرية الروسية التي تجري بالقرب من المرافق النووية المدنية في أوكرانيا أمور غير مقبولة وتزيد من خطورة الحالة. ويدين الاتحاد الأوروبي تلك الأعمال غير المسؤولة، ويؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويرحب بالزيارة التفتيشية التي قامت بها الوكالة مؤخرا إلى محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وندعو روسيا إلى التنفيذ الفوري لقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الصدد.

ويشكل التغيير الدستوري للتخلي عن وضع بيلاروس كممنطقة خالية من الأسلحة النووية تطورا آخر مثيرا للقلق يضيف إلى المحاولات غير المقبولة لإعادة تعريف الهيكل الأمني الأوروبي القائم على القواعد.

بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبشكل خاضع للتحقق الدولي، هو الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة، المخالفة للقانون الدولي الإنساني، سواء من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول.

ونود أن نؤكد على أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية مسؤولية دولية جماعية، التزمت المجموعة العربية بنصيبتها فيها، ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك، وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي على المحك بما يهدد استقرار منظومة منع الانتشار عموما.

وتشدد المجموعة على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه مشروع القرار العربي المعنون "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" (A/C.1/77/L.2). وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء الخطر الأمني المستمر جراء مواصلة إسرائيل رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة، وترفض إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونعيد تأكيد أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق)) يمثل انتكاسة خطيرة ولا يعرقل التقدم في مجال عدم الانتشار النووي فحسب، وإنما أيضا في مسار تحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة والعالم، وكذلك الفشل المتكرر في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي 2000 و 2010.

ونظرا لضيق الوقت، فإن الكلمة موجودة كاملة على الموقع الإلكتروني (eStatements).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

**السيد دفورك (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان مقدونيا الشمالية والجبل

وعلاوة على ذلك، يقدر الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها فرنسا لإظهار المزيد من الشفافية بشأن عقائدها والأسلحة النووية التي تمتلكها. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى الخطوة الخامسة من خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010، التي تدعو، في جملة أمور، الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة بالنسبة للسلام والأمن، ويشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة للمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ويسلم الاتحاد الأوروبي أيضا بما للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من مصلحة مشروعة في أن تحصل من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية قاطعة في إطار الترتيبات الأمنية الملزمة المتفق عليها. يمكن أن تمثل الضمانات الأمنية السلبية تدبرا هاما لبناء الثقة يعزز نظام عدم الانتشار النووي، ويسهم في نزع السلاح النووي، ويعزز الأمن الإقليمي والعالمي، تمشيا مع غايات وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ذلك الصدد، نذكر بأن روسيا انتهكت بشكل صارخ التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو سيادتها بموجب مذكرة بودابست لعام 1994.

ويمثل تعزيز الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ أولوية عليا للاتحاد الأوروبي. وتدعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2، إلى أن تفعل ذلك بدون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه الثابت بخطة العمل الشاملة المشتركة ودعمه المستمر لها. تشكل خطة العمل الشاملة المشتركة عنصرا أساسيا من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، الذي أيده مجلس الأمن بالإجماع.

ونأسف لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار ويدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وأن تتقيد بأحكامها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وسيواصل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن والموضوعي والكامل لخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010. ونشدد على ضرورة تنفيذ جميع الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار والالتزامات التي تم التعهد بها خلال المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة.

ولا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية. فتخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية المنشورة بموجب معاهدة ستارت الجديدة يسهم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار من خلال تخفيض إجمالي المخزون العالمي من الأسلحة النووية المنشورة.

وإذ نشير إلى الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فإننا نؤكد أن الدولتين الحائزتين لأكبر ترسانتين نوويتين تتحملان مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. ويشجع الاتحاد الأوروبي البلدين بقوة على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتهما ومواصلة المناقشات بشأن بناء الثقة والشفافية والحد من المخاطر وأنشطة التحقق، مما يمهد الطريق لاتفاقات أقوى وأكثر طموحا لتحديد الأسلحة والإبلاغ عنها في المستقبل. وتدعو الصين إلى الإسهام بنشاط في تلك العمليات.

وكما أشرت من قبل، ونظرا لضيق الوقت، سنقوم بتعميم النص الكامل لبياننا كتابيا. وأشجع البلدان بقوة على قراءة ذلك البيان للتعرف على مواقفنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يقولون إن الوقت لا ينفد أبداً؛ نحن من ينفد منا الوقت.

**السيد غوميز روبليدو فيردوزكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** يبين عدم اليقين وانعدام الأمن والتهديدات بجميع أنواعها وانعدام الثقة وانهايار التواصل بين الدول النووية بوضوح الأخطار التي تلوح في الأفق على البشرية. وتقع على عاتق الدول النووية مسؤولية تتناسب مع الجنون اللامتناهي لمذاهب الردع الخاصة بها وسباق تسلحها المتواصل. تحاول الدول النووية أن تقول لنا إنها تتصرف بمسؤولية، بحجة أن الترسانات النووية تضم عددا أقل من الرؤوس الحربية النووية مقارنة بما شهدناه في ذروة الحرب الباردة. هل يعني عدم وجود سوى تسعة بلدان لديها تلك الأنواع من الأسلحة، أننا ينبغي أن نكون ممتنين لها إلى الأبد على إسهامها في صون الأمن في العالم؟

الحقيقة هي أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعلن أنها ستزيد ترساناتها وأنها تحسن أسلحتها وأنها أكثر من مستعدة لاستخدامها. ويزداد عدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تحتج أيضا بحماية تلك الأسلحة وتبرر وجودها.

ومع ذلك، فإن جميع الدول الأخرى، 184 على وجه الدقة، تقي يوما بعد يوم بالتزاماتها وتعهدهاتها الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، بدون الحصول على أي شيء في المقابل، مجرد رؤية للإبادة الكاملة لجميع أشكال الحياة على الأرض.

كيف وصلنا إلى هذا الوضع حيث يمكن أن نقتل أنفسنا بينما أعطانا العلم الكثير من الأسباب للعيش لفترة أطول وعلى نحو أفضل؟ وما دام لدينا صوت، سنستمر في القول إن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية هو التخلص منها. وقد تمكن ذلك الصوت، صوت المكسيك وصوت 184 دولة حسنة النية، من إعادة طرح مناقشة في هذا المحفل للعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وفهم محدث

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن سورية لم تعالج بعد عدم امتثالها لاتفاق الضمانات المبرم معها بالتعاون على سبيل الأولوية وبشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع المسائل المعلقة، ويدعو سورية إلى التوقيع على بروتوكول إضافي مع الوكالة وبدء نفاذه وتنفيذه بالكامل في أقرب وقت ممكن.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الإطلاق غير القانوني من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية متوسطة المدى في تشرين الأول/أكتوبر والتي حلقت فوق أراضي اليابان وسط عمليات إطلاق متعددة للقذائف التسيارية خلال الأسبوع الماضي وبأعداد غير مسبقة منذ أيلول/سبتمبر 2021. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سعيها للحصول على منظومات أسلحة غير مشروعة.

ويدين الاتحاد الأوروبي كذلك الأنشطة المتجددة في عدة مواقع نووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واعتزام الإعداد لتجربة نووية أخرى. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، والامتثال الكامل لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنفاذ البروتوكول الإضافي لذلك الاتفاق.

ويكرر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأكيد دعمهم الطويل الأمد للبدء الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ونؤيد بدء هذه المفاوضات.

وسنواصل دعم الإجراءات التي يتخذها عدد من الدول، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، للنظر في دور التحقق النووي في النهوض بنزع السلاح النووي، وسنؤيد بقوة بذل المزيد من الجهود في جميع المحافل ذات الصلة. وفي حين أن التحقق ليس غاية في حد ذاته، فإن مواصلة تطوير القدرات المتعددة الأطراف في مجال التحقق من نزع السلاح النووي من شأنه أن يساعد في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وكان الاجتماع الأول للدول الأطراف هذا العام ناجحاً، باعتماد إعلان سياسي وخطة عمل فيينا. كما أنه لشرف عظيم للمكسيك أن تترأس الاجتماع الثاني للدول الأطراف، في عام 2023، في مقر الأمم المتحدة.

لقد كان لدى المجتمع الدولي توقعات كبيرة من المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وبغض النظر عن النتيجة، أو عدم وجود نتيجة، نعتقد أننا تمكنا بالفعل من التوصل إلى تفاهات مختلفة ينبغي أن نكون قادرين على الاستفادة منها بطريقة أو بأخرى. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سارية المفعول، ولا يخضع تنفيذ الاتفاقات السابقة لأي شروط أو سياقات يمكن للبعض أن يغيرها متى شاء. ويجب الوفاء بدون شروط بجميع أحكامها، بما فيها الأحكام الواردة في المادة السادسة.

وخلاصة القول إن تحديث الأسلحة النووية ودورها المتنامي في المذاهب العسكرية فضلاً عن التهديد الذي تشكله يقودنا إلى استنتاج أن نزع السلاح النووي هو السبيل الوحيد لإنقاذ البشرية من الدمار.

**السيد فيتز (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** لا غرابة في أن كندا ترى أن الأسلحة النووية ينبغي ألا تستخدم مرة أخرى أبداً، ويجب إلزائها. والواقع أن ذلك سيكون العبارة الشائعة للعديد من الوفود خلال هذه الدورة في اللجنة الأولى، كما كان الحال في الماضي. ومع ذلك، ظل العمل بشأن إحراز تقدم يمكن التحقق منه نحو نزع السلاح النووي بعيد المنال لفترة طويلة. وتعمل الصين على زيادة ترسانتها النووية بسرعة، وتهديدات روسيا بشأن استخدام الأسلحة النووية في سياق حربها العدوانية ضد أوكرانيا هي تهديدات متهورة.

بيد أننا جميعاً ننتشاطر رؤية بناء عالم خال من الأسلحة النووية. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي إحدى المسائل التي لا تزال توحداً على الرغم من نتائج مؤتمر الاستعراض الأخير، التي كانت مخيبة للآمال للكثيرين، بما في ذلك كندا. وعلى الرغم من عرقلة روسيا لتوافق الآراء، فإن الأغلبية الساحقة من الدول أكدت من جديد أن المعاهدة هي الأساس الضروري لتحقيق أهدافنا المشتركة. وقد اجتمعنا

للآثار المدمرة التي يمكن أن تحدثها، نظراً للاحتمال غير البعيد بأنه يمكن استخدامها عمداً أو عن طريق الصدفة أو عن طريق الخطأ. ولذلك، فإن منع أي أثر إنساني للأسلحة النووية هو سبب وجود عملنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ومرة تلو الأخرى سنقول للعالم إن الردع أو الادعاء الكاذب بأن الأسلحة النووية تضمن أمن العالم هو ببساطة أمر لا يمكن تحمله. إنه أمر غير أخلاقي في جوهره وإهانة لكائننا. لقد ادعت تسع دول بالحق في تقرير حياة وموت ليس الدول الـ 184 دولة الأخرى فحسب، بل حياتنا وموتنا جميعاً، الدول الـ 193 هنا في الأمم المتحدة.

فتلك الدول لديها الأسلحة، وخمسة منها لديها ما يسمى بحق النقض. ولكن لدينا صوت ودافع إنساني فضلاً عن الأصوات في الجمعية العامة لإرساء المحظورات التي ستحمينا من الكارثة. وقد أدى ذلك الدافع الإنساني إلى نشوء القاعدة التي تشكل العمود الفقري للقانون الدولي الإنساني، وهي القاعدة التي تنص، في الفقرة 2 من المادة 1 من البروتوكول الإضافي لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف المبرمة في 12 آب/أغسطس 1949، على أنه في جميع الظروف،

”يظل المدنيون والمقاتلون تحت حماية وسلطة مبادئ القانون الدولي كما استقر بها العرف ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام“.

ولهذا السبب نشجع بفخر، وسنواصل تشجيع، معاهدة حظر الأسلحة النووية. إن المعاهدة مكملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعبير ملموس عن الالتزامات المكرسة في مادتها السادسة. وبعبارة أخرى، فإن كلتا المعاهدتين متوافقتان تماماً وتعزز كل منهما الأخرى، ولم تتمكن الدول النووية من إثبات العكس، على الرغم من محاولتها جاهدة القيام بذلك. وتحظى معاهدة حظر الأسلحة النووية بالمزيد والمزيد من التوقيعات والتصديقات وتمضي بلا توقف نحو العالمية.

وخلاصة القول إن هذه القاعدة قد أرسيت وتسهم يومياً في توطيد تلك القاعدة من منظور القانون الدولي العرفي.

بدلاً عن نزع السلاح النووي، فإنه يجب اتخاذ خطوات بشأن الحد من المخاطر النووية على الفور. وتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن اتخاذ خطوات تدريجية ذات مصداقية نحو نزع السلاح النووي.

وعند التفكير في التقدم البطيء المحرز في نزع السلاح النووي، يجب أن نعترف بأهمية تعزيز التنوع، بما في ذلك عن طريق تعزيز مشاركة الشباب والدعوة إلى المشاركة المجدية للمرأة في المحافل النووية. وتؤدي المنظورات الأكثر تنوعاً إلى أفكار أكثر ابتكاراً يمكن أن تساعدنا على حل المسائل، مثل نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، تفخر كندا بالمشاركة في تقديم مشاريع قرارات اللجنة الأولى التي تعترف بالتنوع والإنصاف والشمول في هذا الحيز وتعزيزها.

**السيد تشينداوونغسي (تايلند)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقد حددت الجمعية العامة في أول قرار لها (القرار 1 (د-1)) نزع السلاح النووي بوصفه هدفاً رئيسياً للأمم المتحدة. وفي أحد الجوانب الحاسمة، أثبت هيكلنا المتعدد الأطراف نجاحه. ولم يتم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى خلال السنوات الـ 77 الماضية. لكن التهديد باستخدامها لا يزال يخيم على البشرية جمعاء، مثل سيف ديموقليس الذي يضرب به المثل. ول سوء الحظ، فإن قدرتها على تدمير البشرية وكوكبنا أقوى بملايين المرات. واليوم، أصبحت الحالة فيما يتعلق بالأسلحة النووية ككل أقل استقراراً من أي وقت مضى. بل إنها أكثر خطورة في رأي البعض. فلنتظروا إلى ازدياد الوعي بالمخاطر المتزايدة لاستخدام الأسلحة النووية بسبب التوترات والنزاعات الجيوسياسية المتصاعدة. وهناك أيضاً تساؤلات متزايدة حول فعالية الاتفاقات الطويلة الأمد بشأن الأسلحة النووية التي ساعدت في دعم الاستقرار النووي العالمي لعقود من الزمن. انظروا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأساس الوطيد للنظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية. ومرة أخرى، فشل مؤتمر

حول عدة آليات رئيسية لعدم الانتشار ونزع السلاح، اقترحت العديد منها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومبادرة ستكهولم، ومجموعة فيينا للدول العشر، وائتلاف البرنامج الجديد. وتتيح تلك المقترحات فرصاً واضحة وعملية للتقارب. ويسرنا إنشاء فريق عامل لتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، ونشجع جميع الدول الأطراف في المعاهدة على الإسهام بأفكار من أجل تنفيذ التزامات المعاهدة بمزيد من الفعالية.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تحظى بتأييد ساحق، هي أيضاً مسألة توحدنا. والقائمة المتزايدة للدول التي انضمت إلى المعاهدة دليل على ذلك. ونرحب بالتصديقات الستة الجديدة التي أبرمت في عام 2022 من قبل توفالو وتيمور - ليشتي ودومينيكا وسان تومي وبرينسيبي وغامبيا وغينيا الاستوائية. ويلزم أن تتخذ إسرائيل وإيران وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين ومصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية إجراءات عاجلة لكي تدخل المعاهدة حيز التنفيذ.

وبالمثل، فإن التأييد لإبرام معاهدة دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى لا يزال ساحقاً. وندعو جميع الدول إلى تأييد مشروع القرار المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (A/C.1/77/L.47). وقد مهد فريق من الخبراء الحكوميين والعديد من ورقات البحوث التقنية والسياسية الطريق لبدء المفاوضات التي طال انتظارها. ولا تزال العرقلة الإجرائية تشل مؤتمر نزع السلاح، ويجب أن نستكشف جميع الحلول المبكرة لبدء المفاوضات.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب أيضاً مواصلة العمل لإحراز التقدم بشأن قدرات التحقق من نزع السلاح النووي. ويسر كندا أن تكون جزءاً من فريق الخبراء الحكوميين الذي ينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ويسرنا أيضاً أن نسهم بالدعم المالي والمعرفة التقنية للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أنها ليست

ثالثاً، إن الأفكار الإقليمية مهمة، لدى المضي قدماً بالجهود المبذولة في مجالي عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية على حد سواء، ولذلك ينبغي تعزيز العمل الإقليمي. غير أن هذا الإجراء ينبغي أن يتداخل بفعالية وبطريقة تكاملية مع التعهدات العالمية. وفيما يتعلق بتلك النقطة، ستواصل تايلند التعاون الوثيق مع شركاء الرابطة من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وخطة عملها، ومن ثم الإسهام في عدم الانتشار النووي. وستدعم تايلند أيضاً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتشغيلها بفعالية في مناطق أخرى، بما في ذلك في الشرق الأوسط، مشيرة إلى مقرر الجمعية العامة 546/73 والقرار المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار لعام 1995 بشأن تلك المسألة. وبالمثل، يجب أن يكون هناك تفاعل قوي بين التعاون الإقليمي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مثلاً من خلال شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتعاون العالمي من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية الفعالة، التي لا يزال دورها في السلامة والأمن والضمانات النووية، وكذلك في القدرات البشرية والمؤسسية، لا غنى عنه وينبغي تعزيزه.

واسمحوا لي أن أختتم بتخيل الصورة الأكبر للحظة، استلهاماً من أغنية جون لينون الشهيرة "تخيل". وبينما تضطلع الأمم المتحدة بمهام عالمية ذات أولوية حاسمة للبشرية، سواء في إنقاذ أهداف التنمية المستدامة أو التصدي لتحدي تغير المناخ أو التحضير لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ربما ينبغي لنا أن نطرح السؤال التالي: إلى أي مدى ستستفيد تلك الجهود العالمية من الحد من مخاطر النزاع النووي وتقليل الخوف من الحوادث النووية وتقليل الضغط على الميزانية بفضّل التخلي عن تطوير الأسلحة النووية؟ إن ما نقوم به من عمل مهم حقاً.

**السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن التزامنا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أمر لا جدال فيه. ومع ذلك، ففي السنة السابعة والسبعين من عملنا بشأن السعي

استعراض معاهدة عدم الانتشار في اعتماد وثيقة ختامية. هل هذا هو الوضع الطبيعي الجديد لدورة استعراض معاهدة عدم الانتشار؟ انظروا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من التصديقات على المعاهدة في السنوات الأخيرة، لم يحرز أي تقدم في تصديق البلدان المدرجة في المرفق 2. ولذلك فإنها لا تزال غير نافذة، بعد ثلاثة عقود تقريباً من اعتماد الجمعية العامة لها. متى يمكن أن نتوقع رؤية الضوء في نهاية النفق؟

وهناك أيضاً انخفاض في الثقة والاطمئنان بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. كيف يمكن أن يبشر ذلك بالخير بالنسبة للآمال في التعجيل بتخفيض المخزونات النووية وإزالتها، سواء من جانب واحد أو من خلال اتفاقات تحديد الأسلحة؟ ومن المؤكد أن الحالة مثبّطة لهم. لكن لا يمكننا أن نفقد العزيمة، لأنه ليس لدينا خيار. واللجنة الأولى هي أحد المنابر العديدة التي يمكننا، نحن المجتمع الدولي، أن نستخدمها للنهوض بخططنا المشتركة بشأن المسألة النووية. وهكذا، فإن تايلند، في إسهامها في تلك الخطة المشتركة هنا، ستسترشد بالمعتقدات والنهج الثلاثة التالية.

أولاً، إن الضمان الوحيد لسلامة البشرية من أخطار استخدام الأسلحة النووية هو القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية. ولذلك، ستعمل تايلند بشكل منهجي مع الآخرين لتحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك تعزيز معاهدة حظر الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها، وتكاملها مع معاهدة عدم الانتشار والأطر الأخرى ذات الصلة.

ثانياً، في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، تعتقد تايلند أن المبادرات المختلفة يمكن أن تسهم في ذلك، ولذلك ينبغي النظر إليها على أنها متكاملة لا يستبعد بعضها بعضاً. ومن خطة الأمين العام الجديدة للسلام إلى مبادرة ستكهولم بشأن نزع السلاح النووي والمبادرات الأخرى، ترحب تايلند بالتعاون معها، سواء كانت تسعى إلى الحد من المخاطر الاستراتيجية أو وضع إطار زمني لإزالة الأسلحة النووية، على سبيل المثال. ولذلك سندرس مختلف مشاريع القرارات بعقل متفتح ونظرة عملية وإيمان قوي بمبادئنا.

باستعمالها؛ ومعاهدة متوازنة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ وإنشاء مناطق ذات طابع مؤسسي خالية من الأسلحة النووية لا وجود فيها لهذه الأسلحة؛ وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فوراً؛ وتعزيز التدابير ذات الصلة، مثل التحقق والشفافية، التي تسهم في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وهذا العام، ستناقش اللجنة الأولى مرة أخرى عدداً من مشاريع القرارات بشأن الأسلحة النووية. وأود أن أؤكد للأعضاء أن إندونيسيا ستواصل تأييد مشاريع القرارات تلك بغية النهوض بنزع السلاح النووي. لقد عانت آليات نزع السلاح النووي بما فيه الكفاية هذا العام. ولا يمكننا أن نتحمل انتكاسة أخرى. وينبغي للجنة الأولى أن تعكس هذا الاتجاه بغية التخفيف من حدة المخاطر الكارثية التي تشكلها الأسلحة النووية لصالح بقاء البشرية ذاته.

**السيد الحمصاني (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** تكرر مصر الإعراب عن قلقها إزاء التهديد الخطير الذي يشكله استمرار حيازة عدد قليل من الدول للأسلحة النووية على البشرية والأمن الدولي، وتؤكد من جديد أن القضاء التام على الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه هو الضمان الوحيد ضد انتشارها أو استعمالها أو التهديد باستعمالها.

إن الحجج التي تضع شروطاً مسبقة أو عقبات مصطنعة أمام تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي لن تؤدي إلا إلى الزوال التدريجي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع الأخذ في الاعتبار بفشل المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن تصاعد مستويات التوترات على الصعيد العالمي، مقترناً بالتطورات التكنولوجية السريعة، قد جعل خطر الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية عند أحد أعلى مستوياته منذ حقبة الحرب الباردة.

أما احتدام المنافسة بين عدد من الدول على تطوير واختبار ونشر نظم إيصال أسرع وأكثر قوة، مثل القذائف التي تفوق سرعتها سرعة الصوت أو القذائف التي تعمل بالطاقة النووية، مقترناً بارتفاع

إلى تحقيق نزع السلاح النووي، لا يزال الوضع قاصراً. ولا يزال خطر استخدام الحرب النووية قائماً. فهناك تسعة بلدان لا تزال تمتلك أكثر من 13 000 سلاح نووي، بينما تستضيف حفنة من الدول أسلحة نووية في أراضيها، مما يسمح بإمكانية استخدامها لصالحها. وفي الوقت نفسه، يستمر تطور وتحديث الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها. وانعدام الالتزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية واضح. فهي لا تزال ترفض الجداول الزمنية أو المعايير، فضلاً عن أي التزام هادف وطموح. وتواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً استخدام البيئة الأمنية الدولية كذريعة للاستمرار في حيازتها للأسلحة النووية. ولا تزال الثقة بين الدول الأعضاء تتراجع، حيث فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة مرة أخرى في التوصل إلى توافق في الآراء. وفي هذا السياق، يسرنا أن نعرب عن تقديرنا للاجتماع الأول الناجح للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتماد وثيقته الختامية. هذا النجاح يبعث على الأمل في مشهد نزع السلاح النووي.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط هامة. أولاً، إن نزع السلاح النووي عامل تمكين للأمن والاستقرار الدوليين. وينبغي ألا تبرر الحالة الصعبة الراهنة استمرار حيازة الأسلحة النووية، أو استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ونود أن نوضح أن إندونيسيا تدين إدانة قاطعة أي تهديدات نووية، بغض النظر عن الظروف.

ثانياً، ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة وعملية نحو نزع السلاح النووي. وتقع على عاتق الدول المسلحة نووياً مسؤولية تكثيف جهودها فوراً للنهوض بنزع السلاح النووي. وينبغي للدول المعنية أيضاً أن تتخذ خطوات لوقف استضافة الأسلحة النووية على أراضيها ورفض استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها نيابة عنها.

ثالثاً، يتعين علينا جميعاً أن نعيد إحياء الجهود الرامية إلى تحقيق ما طال انتظاره، وهو: إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية؛ وصكوك ملزمة قانوناً بشأن الضمانات الدولية الفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية والتهديد

ومن نفس المنطلق، فإننا نعمل أيضا على استمرار دعم جميع الدول الأعضاء للمؤتمر، وكذلك لمشروع القرار الذي تقدمه مصر سنويا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (A/C.1/77/L.1)، والذي تم اعتماده بتوافق الآراء حتى عام 2017، ومشروع القرار الذي تقدمه سنويا باسم المجموعة العربية بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط (A/C.1/77/L.2). ونعتبر تأييد جميع الدول الأعضاء لمشروع القرارين دليلا على التزامها بنزع السلاح النووي والأمن الجماعي والسلام المستدام في الشرق الأوسط وبالوفاء بالالتزامات المتفق عليها في هذا الصدد.

**السيدة بيتي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** تتعدّد الدورة الحالية للجمعية العامة في ظل خلفية خطيرة جدا. وتدين فرنسا بأشد العبارات الموقف الاستفزازي والخطير وغير المسؤول لروسيا، ولا سيما الخطاب النووي العدواني الذي تستخدمه دعما للحرب التي تشنها في أوكرانيا، فضلا عن التهديدات التي يتعرض لها أمن المنشآت النووية الأوكرانية وسلامتها. وتدعو فرنسا الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى احترام الالتزامات التي قطعها على نفسه تجاه المجتمع الدولي، بما في ذلك الضمانات الأمنية الممنوحة لأوكرانيا في إطار مذكرة بودابست. وأذكر أيضا بالالتزام السياسي الذي التزم به رؤساء الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير الماضي، مشيرين إلى أن الأسلحة النووية، ما دامت موجودة، يجب ألا تستخدم إلا لأغراض الدفاع والردع ومنع الحرب، وليس كأدوات للتخويف أو الإكراه. ونأسف أيضا لعرقلة روسيا آخر مؤتمر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الأمر الذي - كما تعلم اللجنة - حال دون اعتماد وثيقة ختامية.

وفي هذا السياق، تظل فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وهي واحدة من أكثر المعاهدات عالمية في العالم. ولأكثر من 50 عاما، كانت الصك الوحيد الذي يمكن من منع انتشار الأسلحة النووية، بينما توفر للجميع فوائد الاستخدامات

مستويات الاستخدامات الخبيثة لأوجه تكنولوجيا الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، فيزيد أضعافا مضاعفة من خطر إشعال حرب نووية سواء عن قصد أو عن طريق الخطأ. ومن الضروري إحراز تقدم فوري لاستعادة الثقة في النظام الحالي من خلال إعادة تأكيد صلاحية جميع الالتزامات السابقة والتأكيد مجددا على التزام جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بتنفيذ تلك الالتزامات بدون أي شروط ومواصلة البناء عليها من خلال تدابير عملية محددة زمنيا. إن الجمود الذي دام عقودا في تنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط وقرارات مماثلة لا حصر لها يقوض مصداقية واستدامة نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والمعايير المتعددة الأطراف، فضلا عن سيادة القانون على الصعيد الدولي. وهذا الجمود هو أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة تعاني بالفعل من نزاعات عسكرية مزمنة وسباق تسلح. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمثل خطوة هامة نحو التنفيذ الكامل والفعال لقرار عام 1995، من خلال عملية مؤسسية وشاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء. وعقد المؤتمر بنجاح دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، ودورته الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 برئاسة دولة الكويت. ونتطلع إلى الدورة الثالثة للمؤتمر، التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة الجمهورية اللبنانية. ونؤكد من جديد أن المؤتمر يهدف إلى أن تتوصل دول المنطقة بحرية إلى ترتيبات على أساس توافق الآراء. إنها محاولة حقيقية للتوصل لالتزام دولي متفق عليه منذ أمد بعيد بطريقة غير تمييزية لا تهدف إلى استهداف أي دولة في المنطقة. وإجمالا، يمكن أن تكون تلك العملية منطلقا للتصدي لجميع التحديات الإقليمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويحدونا أمل صادق في أن يشارك جميع الأعضاء والمراقبين المدعومين في الدورات المقبلة للمؤتمر، الأمر الذي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وإلى تحقيق تقدم كبير في معالجة الأوضاع الأمنية المتدهورة في المنطقة.

ويتمثل في أنه يجب ألا تمتلك إيران أسلحة نووية أبداً. ولا تزال فرنسا تشعر بالقلق أيضاً إزاء استمرار كوريا الشمالية في أنشطة الانتشار. ويجب أن نواصل جهودنا لضمان التنفيذ الصارم والكامل والعالمي لتلك الجزاءات حتى يقبل نظام كوريا الشمالية أخيراً الدخول في حوار ويتخلى عن برامجه للانتشار بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ولا نزال ملتزمين بمتابعة تلك الأولويات في ضوء الدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وفي المحافل الدولية لنزع السلاح.

**السيدة تشو (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وإندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وتود أن تضيف ما يلي.

على نحو ما قال الأمين العام في اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في 26 أيلول/سبتمبر، "نحن بحاجة إلى رؤية جديدة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار". إن المكاسب التاريخية التي حققناها بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، كما قلنا من قبل، معرضة لخطر التراجع. ولئن كان من المخبى للأمال أن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة فشل في اعتماد وثيقة ختامية للمرة الثانية على التوالي، يجب أن نواصل الانخراط في حوار مفتوح وبناء، وأن نمضي قدماً لإعادة بناء الثقة المتبادلة وإحراز تقدم بشأن جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ونقترح أربع خطوات رئيسية في هذا الصدد.

أولاً، يتحتم علينا أن نحافظ على معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونحث جميع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن إعادة تأكيد الالتزامات خطابياً. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفعل المزيد للوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تخفيض ترساناتها النووية وإنهاء التجارب والتحسين النوعي للأسلحة النووية.

ثانياً، يجب أن نواصل العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشعر بالتفاؤل إزاء

السلمية للطاقة النووية. ولتلك الأسباب، ستواصل فرنسا مكافحة جميع الهجمات التي تشن على سلطة معاهدة عدم الانتشار وأولييتها.

وفي سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة منها، اتخذت فرنسا تدابير انفرادية كبيرة لا مثيل لها في ميدان نزع السلاح، مثل تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية على نحو لا رجعة فيه؛ والتفكيك الكامل لعنصرنا النووي أرض - أرض؛ وتخفيض عدد الأسلحة النووية بمقدار النصف وتخفيض العناصر في البحر والمحمولة جوا بمقدار الثلث؛ والتفكيك الذي لا رجعة فيه لموقع التجارب في المحيط الهادئ. وتعترف فرنسا مواصلة ذلك الالتزام، مع التركيز على خطة عملية وطموحة لنزع السلاح النووي تشمل: الحفاظ على أولوية ومركزية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالنسبة لهيكلا الأمن الدولي؛ وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وريثما تجرى هذه المفاوضات، تدعو فرنسا جميع الدول المعنية إلى تنفيذ وقف اختياري لإنتاج تلك المواد الانشطارية. وتقع مسؤولية العمل الجماعي للحد من أي احتمال للمواجهة النووية على عاتقنا جميعاً. ولن تدخر فرنسا جهداً للإسهام في تحقيق هدف إيجاد عالم أكثر أمناً. وفي هذا الصدد، تظل فرنسا ملتزمة بالحد من المخاطر الاستراتيجية ومكافحة تآكل صكوك تحديد الأسلحة. وترى فرنسا أن هذا الالتزام الثابت بنزع السلاح النووي ينبغي أن يكون تدريجياً، وأن يركز على الحقائق الاستراتيجية المتغيرة، وأن يستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ويشكل ذلك الالتزام أيضاً جزءاً من نهج متوازن إزاء الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تظل فرنسا جاهزة تماماً للاستجابة للأزمات الناتجة عن الانتشار النووي التي تتغل كاهل بيئتنا الاستراتيجية.

وتأسف فرنسا لاختيار إيران عدم قبول اقتراح المنسق في أوائل آب/أغسطس بالعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتدعو إيران إلى إنهاء أنشطتها النووية التي تتعارض مع التزاماتها، وإلى التعاون بدون مزيد من التأخير مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ملف الضمانات، وفقاً لالتزاماتها الدولية. ولا يزال هدفنا ثابتاً،

أمد طويل. وتؤكد سنغافورة من جديد التزامها بالعمل البناء مع المجتمع الدولي لتحقيق هذه النتائج المجدية.

**السيد خليل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** إن المشهد العالمي لتحديد الأسلحة اليوم، لا سيما في المجال النووي، يطرح صورة محفوفة بالمخاطر من الناحية المعيارية والمؤسسية والتشغيلية. وتزداد حدة الانقسامات في النهج والمنظورات والأولويات. أما توافق الآراء الدولي الذي تم التوصل إليه في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بشأن السعي المنهجي لنزع السلاح النووي فقد انهار تقريبا. ولا تزال الالتزامات بنزع السلاح النووي حبرا على ورق إلى حد كبير، على نحو ما يتضح من التغيير المستمر في الأهداف نحو اتخاذ تدابير إضافية لعدم الانتشار. ولا تزال سلامة المبادئ والمعايير والقواعد الراسخة تتآكل بسبب اجتزاء الاستثناءات واتباع سياسات تمييزية.

إن تكديس الأسلحة في المجال الاستراتيجي آخذ في الازدياد. وتتخذ القدرات العسكرية طابع العوامل المضاعفة للقوة بسبب تزايد التسليح والتكامل على نطاق المجالات النووية والسيبرانية والتقليدية ومجال الفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي. ونتيجة لذلك، تتزايد التوترات السياسية والعسكرية والتفاوتات الاستراتيجية في العديد من المناطق. وتتزايد الأخطار النووية، فيما تلوح احتمالات نشوب حرب نووية في الأفق من جديد. وفي تلك البيئة الأمنية الدولية والإقليمية المتدهورة، يبدو أن حفنة من الدول مصممة على إدامة الوضع الراهن حفاظا على ميزتها الاستراتيجية المستمرة. وأثار هذه التطورات المثيرة للقلق على آلية نزع السلاح واضحة. ويتجلى العديد من تلك الاتجاهات المثيرة للقلق في جنوب آسيا، حيث لا تزال أكبر دولة في المنطقة أحد المستفيدين من النزعة الاستثنائية في المجال النووي والتميز في تطبيق القواعد والشرعية الدولية. كما أنها لا تزال تتلقى إمدادات سخية من الأسلحة والتكنولوجيات والمنصات التقليدية وغير التقليدية. وأثار تلك التطورات في جنوب آسيا واضحة: فهي تقوض الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة؛ وتحرض أكبر دولة في طموحاتها إلى الهيمنة؛ وتساعدها في سعيها الدؤوب للهيمنة الاستراتيجية وفي مخططاتها العدوانية

الزخم الإيجابي الحالي، حيث صدقت ست دول أعضاء على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام. ونحث الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التوقيع والتصديق على المعاهدة بدون تأخير. وينبغي لنا أيضا أن نبدأ على وجه الاستعجال المفاوضات التي طال انتظارها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ثالثا، يجب أن ندعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والحفاظ عليها، والتي تمثل خطوات عملية نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤكد سنغافورة من جديد التزامها بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وسنواصل العمل عن كثب مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لحل المسائل المتعلقة المتعلقة بتوقيعها وتصديقها على بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بدون تحفظات. كما نشجع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام حقيقي ودائم في شرق أوسط خال من الأسلحة النووية من خلال حوار مفتوح وبناء تشارك فيه جميع الأطراف ذات الصلة.

رابعا، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها للاضطلاع بولايتها بفعالية. فالوكالة تضطلع بدور لا غنى عنه، ليس في التحقق من تقييد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل وفي ضمان معايير عالية للسلامة والأمن النوويين. وستواصل سنغافورة، بصفتها عضوا في مجلس محافظي الوكالة للفترة 2022-2024، دعم العمل الهام الذي تضطلع به الوكالة. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بتعميق تعاوننا مع الوكالة، بما في ذلك من خلال تجديد برنامج التدريب القطري الثالث المشترك بين سنغافورة والوكالة ومن خلال الترتيبات العملية المشتركة بين الوكالة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2019.

ولا يمكن تحقيق رؤية جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، على نحو ما عبر عنه الأمين العام، إلا إذا أظهرت الدول الأعضاء الإرادة السياسية الجماعية للتغلب على التحديات الجديدة والقائمة منذ

دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وتنفيذها. وتحقيقاً لتلك الغاية، تكرر باكستان أيضاً دعوتها إلى البدء فوراً في مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. ولا تزال المقترحات المتعلقة بالضمانات الأمنية السلبية مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ مدة طويلة جداً. وتعتقد باكستان أن الوقت مناسب تماماً لإجراء مفاوضات لإبرام معاهدة فيما يتعلق بهذه المسألة والتي تنطوي على إمكانيات كبيرة لتهيئة البيئة اللازمة لبناء الثقة وتخفيف حدة التوترات.

وستظل المقترحات المتعلقة بالمعاهدة التي لا يتحمل مؤيدوها أي تكلفة والتي تتجاهل الاحتياجات الأمنية المشروعة للأخريين محكوماً عليها بالفشل، كما يتضح من المأزق الذي وصل إليه بدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد فات منذ وقت طويل أولان إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تجدد التباين القائم في الترسنات النووية ومخزونات المواد الانشطارية التي تحتفظ بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذا الاقتراح الذي عفا عليه الزمن لا يضيف أي قيمة لنزع السلاح النووي أيضاً، كما يتضح من زيادة الترسنات النووية من جانب الدول الملتزمة ظاهرياً بما يسمى بالوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية. ولهذه الأسباب، ستواصل باكستان معارضة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. واقتراحنا بدلاً من ذلك إبرام معاهدة للمواد الانشطارية تعالج المسائل بجميع أبعادها - بصورة شاملة وفعالة ويمكن التحقق منها - وتدمج صراحة مخزونات المواد الانشطارية في نطاقها. وخلال الدورة الحالية، ستقدم باكستان مشروع قرارها التقليدي بشأن الضمانات الأمنية السلبية (A/C.1/77/L.36) بالنيابة عن عدد كبير من مقدمي مشروع القرار. ونتطلع إلى اعتماده بأوسع تأييد ممكن.

**السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** إن التطورات العديدة في مجال الأسلحة النووية تثير قلقاً بالغاً. وتأتي الأخطار النووية الناجمة عن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا في مقدمة تلك الشواغل. وندين بشدة التهديدات النووية المتعددة التي أطلقتها روسيا

وتفعيل مذاهبها الخطيرة؛ وتُمكنها من تحدي القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

وهناك عدد من الدوافع الجديدة التي تشكل البيئة الاستراتيجية العالمية والإقليمية. فالأسلحة النووية ومنظومات إيصالها لم تعد موجودة بمعزل عن غيرها. وتتواجد تلك الأسلحة والمنصات في تناغم مع منظومات أسلحة متقدمة أخرى في مجالات مختلفة. ولذلك، لم يعد من الممكن أن تغفل المناقشة بشأن نزع السلاح النووي عن العلاقة التعاضدية بين مختلف منظومات الأسلحة وأثرها الجماعي على أمن الدول، ولا سيما في حالات عدم التماثل في القدرات التقليدية والنووية. وبالنظر إلى حالة الشؤون النووية تلك، فإن ثمة حاجة واضحة إلى إعادة بناء هيكل أممي دولي أكثر ديمومة وإنصافاً، يركز على المبادئ السبعة التالية:

يتمثل المبدأ الأول في الاحترام الكامل والمتسق لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بعدم استخدام القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. أما المبدأ الثاني فهو الالتزام بالتأكيد الوارد في إعلان دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بأن لكل دولة حقاً متساوياً في الأمن. والمبدأ الثالث هو الامتثال الصادق للالتزامات نزع السلاح النووي والوفاء بها من جانب الدول المعنية. والمبدأ الرابع هو تنشيط مساعي تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. والمبدأ الخامس هو تجنب ازدواجية المعايير واتباع تدابير غير تمييزية في المجال النووي وغيره من المجالات. والمبدأ السادس هو بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح وإبرام صك قانوني بشأن الضمانات الأمنية السلبية. أما المبدأ السابع فهو تعزيز النظام القانوني الدولي القائم لمنع عسكرة الفضاء الخارجي وإخضاع الأسلحة السيبرانية والذاتية التشغيل لرقابة دولية فعالة.

ولا تزال باكستان ملتزمة بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة شاملة ويمكن التحقق منها وغير تمييزية. ولا يمكن بلوغ ذلك الهدف إلا بالنقد الصادق بالمبادئ الأساسية المكرسة في

للتعجيل بإحراز تقدم، مثل النهج الخطوات التمهيدية الذي أرسته مبادرة استكهولم، وثيقة الصلة بالموضوع مع بدء الدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وستواصل سويسرا التعاون بشأن مجموعة كاملة من المقترحات، بما في ذلك الشفافية والتحقق من نزع السلاح النووي ومسألة اللارجعة. ونرى، على وجه الخصوص، أنه من الأهمية بمكان النهوض بمسألة المساءلة وإمكانية القياس بغية تحسين رصد التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات والواجبات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار للتعويض عن أوجه القصور في ذلك المجال.

وشهدت دورة الاستعراض الأخيرة أوسع اتفاق ممكن على الحاجة الملحة للحد من المخاطر النووية. وستستمر المخاطر النووية ما دامت الأسلحة النووية موجودة، وإزالتها الكاملة هي السبيل الوحيد للقضاء التام على المخاطر التي تشكلها. ولكن يلزم اتخاذ تدابير محددة على المدى القصير والمتوسط على الفور، نظرا لارتفاع مخاطر استخدام الأسلحة النووية والعواقب الإنسانية الكارثية لأي حادث من هذا القبيل. وسويسرا، من جانبها، على استعداد لمواصلة دعم الجهود المبذولة في ذلك المجال والتعاون مع جميع الجهات المعنية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

قبل أن أختتم بياني، نكرر أيضا الإعراب عن قلقنا العميق إزاء حالة الأمان والأمن في المرافق النووية الأوكرانية، ولا سيما في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وتدين سويسرا جميع الهجمات على المحطة وتدعو إلى انسحاب القوات المسلحة الروسية منها. ويجب على جميع أطراف النزاع احترام الحماية الخاصة المكفولة لمحطات الطاقة النووية بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، ترحب سويسرا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك استمرار وجود الوكالة في المحطة النووية، فضلا عن توصيات الوكالة، مثل إنشاء منطقة لحماية الأمان والأمن النوويين في محيط المحطة. كما نؤيد بقوة الركائز السبع التي لا غنى عنها التي حددها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمان والأمن النوويين.

وبالإضافة إلى ذلك، شاركت سويسرا في وقت سابق من هذا العام بصفة مراقب في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة

في هذا العام، كما ندين جميع التهديدات النووية بلا استثناء، ونحث روسيا مرة أخرى على الامتناع عن الخطاب غير المقبول والخطير والاستفزازي. ونشجب بالمثل التغيير الواضح الذي طرأ مؤخرا على سياسة روسيا المعلنة، مما يفتح المجال أمام إمكانية استخدام الأسلحة النووية. ونشدد على أن أي استخدام للأسلحة النووية سيكون كارثيا وسينطوي على آثار عابرة للحدود.

كما أن فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية يثير قلقا بالغا. ونأسف لأنه على الرغم من الجهود المبذولة لإيجاد حل توفيق، عرقل أحد الوفود توافق الآراء. ولئن كان مشروع الوثيقة الختامية محدودا في طموحه فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن الاتفاق على ما يوحدنا وإعادة الالتزام به، ألا وهو، الأهداف المشتركة لمعاهدة عدم الانتشار، كان من شأنه أن يمثل إنجازا هاما على الرغم من الحالة الصعبة الراهنة. وتحدث تلك التطورات في بيئة أوسع تعاني من الافتقار بصفة عامة إلى إحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

ولا يزال يتعين الوفاء بالغالبية العظمى من التزامات نزع السلاح، بينما تُتخذ خطوات في الاتجاه المعاكس. وفي مجال عدم الانتشار النووي، نلاحظ أيضا عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالعودة الكاملة والمتبادلة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة من جانب جميع الأطراف، في حين تواصل إيران أنشطتها، متجاوزة عددا من الحدود الرئيسية المحددة في الاتفاق. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير أسلحتها النووية وبرنامجهما للقذائف التسيارية بينما تترك الباب مفتوحا أمام إمكانية استئناف تجارب الأسلحة النووية. وتدين تجارب القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إننا بحاجة إلى عكس مسار تلك الاتجاهات السلبية. وأود التشديد على أن معاهدة عدم الانتشار يجب أن تكون في صميم هذه الجهود. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تؤدي دورا أساسيا بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وتظل الالتزامات والتعهدات المقدمة بموجب ذلك الصك صالحة تماما. والمقترحات المقدمة

الموضوعية التي أجريتها في مؤتمر استعراض المعاهدة في آب/أغسطس. ونعلم أن 190 دولة طرفا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي على استعداد لتقديم التنازلات في سبيل المعاهدة أو تعددية الأطراف بوجه عام. فمعاهدة عدم الانتشار تظل حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وستواصل هولندا، بصفتها منسق المبادرة الإقليمية لعدم الانتشار ونزع السلاح، بناء الجسور والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة. بيد أن مهمتنا تتعرض للضغط. ونحن بحاجة إلى أن تتحلي جميع الدول من جديد بالسلوك المسؤول، بما في ذلك فيما تبث من رسائل. وينبغي أن نحرز تقدما ملموسا في مجال نزع السلاح النووي وأن نتمتع بمزيد من الشفافية ونعزز الإبلاغ عن الترسنات النووية، فضلا عن إجراء حوار شامل للجميع بشأن العقائد النووية. وينبغي أن يكون الحد من الخطر النووي جزءا لا يتجزأ من السياسات والمواقف والممارسات النووية، وبدون أي نوايا تهدف إلى الاستعاضة عنه بجهود نزع السلاح. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن بلوغ هذه الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر الحالية المتصلة بالأمان والأمن النوويين والضمانات النووية غير مقبولة على الإطلاق. ولذلك يجب علينا جميعا أن نؤكد مجددا الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونعززه فيما يتعلق بالضمانات والاستخدامات السلمية الآمنة والمأمونة للتكنولوجيا النووية. ولا يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤدي عملها على النحو السليم إلا إذا أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية معها.

وأود أن أؤكد أهمية تحسين فرص حصول جميع الدول الأطراف على الطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية. وترحب هولندا بالمقترحات الملموسة التي تربط الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بأهداف التنمية المستدامة. ونؤيد أيضا اتخاذ تدابير عملية وشاملة للجميع، بما في ذلك إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أرسى الأساس للقيام بذلك بالفعل. ولا يوجد سبب وجيه لعرقلة الشروع في المفاوضات.

حظر الأسلحة النووية وتمكنت من تكوين فكرة عن تنفيذ تلك المعاهدة الجديدة، بما في ذلك عن التزاماتها الإيجابية بتقديم المساعدة للضحايا والمعالجة البيئية. وستعيد سويسرا تقييم موقفها من المعاهدة، آخذة في الاعتبار التطورات المتعلقة بكل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، فضلا عن الاعتبارات الأوسع نطاقا، لا سيما الحالة الأمنية الراهنة.

**السيد دن بوش (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، تود هولندا أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تخاض أبدا. وتجسد تلك الكلمات أحد مبادئ الحس السليم الذي يقودنا حتما إلى مبدئين آخرين من مبادئ الحس السليم - وهما أن الطريق الوحيد إلى الأمام هو ذلك المؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأن الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن توصلنا إلى ذلك هي توافق الآراء. ولذلك نأسف لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية موضوعية.

لم نتوقع أبدا أن يكون الأمر سهلا. فقد تدهورت الحالة الأمنية تدهورا شديدا منذ 24 شباط/فبراير. وهيكل تحديد الأسلحة آخذ في الانهيار مع زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ومعاهدة السماوات المفتوحة. ويبدو أن المفاوضات بشأن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة قد طواها النسيان. وقد بات خطر نشوب نزاع نووي أكبر من أي وقت مضى منذ أزمة الصواريخ الكوبية بفضل خطاب روسيا النووي الخطير وغير المسؤول. وعلاوة على ذلك، تشكل هجمات روسيا على المنشآت النووية الأوكرانية واستيلائها عليها تهديدات خطيرة للأمان والأمن النوويين.

وإزاء تلك الخلفية، كان من شأن التوصل إلى وثيقة ختامية إيجابية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار أن يبعث برسالة قوية. ومع أن ذلك لم يتحقق، نرى أنه ينبغي لنا أن نواصل المناقشات

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلاً إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وفييت نام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ما فتئت ماليزيا، شأنها شأن غالبية الدول الأعضاء، تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ترمي إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وبوصفنا أمناء على الأجيال الحالية والمقبلة، يشكّل تحقيق ذلك الهدف الأعلى ضرورة ملحة بالنسبة لنا. وفي الواقع، لن يتطلب الأمر جهوداً جبارة إذا ما كررنا أنفسنا حقاً وبالكامل لتحقيق ذلك.

وبينما تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن استمرار فعاليتها ليس مضموناً بأي حال من الأحوال. وتواجه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الآن موقفاً غير مسبوق عقب الإخفاقين المتتاليين للمؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر للمعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية موضوعية. ويمكن القول إن المعاهدة تمر بأزمة قد تؤدي إلى زوال موثوقيتها ومصداقيتها إذا لم تعالج بسرعة. وقد حان الوقت الذي تفكر فيه الدول الأطراف بجدية في مستقبل هذا الصك المتكامل. وينبغي الوفاء دون إبطاء بجميع الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما التزامات وتعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للدول أن تعفي نفسها بموجب ما يسمى بضمانات الأمن النووي الموسعة من مسؤوليتها عن إزالة دور الأسلحة النووية من مفاهيمها وعقائدها وسياساتها العسكرية والأمنية.

وعلى خلفية التوترات المحتدة وتجدد التنافس بين القوى العظمى، تشعر ماليزيا بقلق عميق إزاء استمرار التحسينات النوعية والزيادات الكمية في الأسلحة النووية بلا هوادة. وندين بشكل قاطع أيضاً جميع التهديدات النووية صريحة كانت أم ضمنية وبغض النظر عن الملابس. وبالرغم من هذه الاتجاهات المقلقة، لا يزال هناك بصيص من الأمل. ويشكّل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في عام 2021 والانعقاد الناجح للاجتماع الأول للدول الأطراف في

ونشعر بقلق بالغ إزاء أنشطة إيران فيما يتعلق بزيادة مخزوناتنا من اليورانيوم وقدرتها على تخصيبه دون أي مبرر مدني معقول. وعلاوة على ذلك، فقد أنهت الرقابة التي كانت قائمة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وبصرف النظر عن المسائل المتصلة بخطة العمل الشاملة المشتركة، نحث إيران بقوة على توضيح المسائل غير المحسومة بشأن الضمانات والتعاون بحسن نية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيراً، يساورنا قلق عميق إزاء تصعيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجارب القذائف وتنامي برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية. وندين بشدة هذه الأنشطة التي تشكّل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

إننا نسعى، في نهاية المطاف، إلى إزالة الأسلحة النووية. وإذا عملنا من أجل تحقيق ذلك الهدف، ينبغي أن نتخذ تدابير مؤقتة مثل وضع معايير أمان قوية والحد من المخاطر النووية والعودة إلى قاعدة عدم استخدام الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فلنستفيد من النهج المتبع في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومبادرة سكهولم ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. وبناء على مقترح مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وافقت الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على إنشاء فريق عامل لدراسة فعالية دورة الاستعراض وشفافيتها. وعلينا أن نغتنم تلك الفرصة ونتأكد من أن يقدم الفريق العامل توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ.

ونؤكد أيضاً ضرورة أن تقر مبادرات نزع السلاح بأهمية شمول الجميع والتنوع، لا سيما من خلال المشاركة المتساوية والكاملة والمجدية للنساء والرجال. وقد بات من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نبني عالماً أكثر أمناً خالياً من مخاطر الحرب النووية. وعلى حد تعبير داغ همرشولد، قد لا يبلغنا ذلك الجنة، ولكنه سينقذنا من الجحيم.

السيد دزونيك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أيضا أن أبرز عدة مسائل رئيسية بصفتي الوطنية.

لقد دخلنا هذا العام ببعض الأسباب التي تدعو للتفاؤل. ففي كانون الثاني/يناير، كنا على وشك بدء المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي كان قد تأجل عقده لمدة عامين تقريبا. وعلاوة على ذلك، حدد البيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية سيقا إيجابيا في ذلك الوقت بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح. ومع ذلك، ليس لدينا اليوم بالتأكيد ما يبعث على التفاؤل. وعلى العكس من ذلك، انتهكت روسيا بالفعل البيان المشترك في سياق عدوانها غير القانوني وغير المبرر على أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن مؤتمر استعراض المعاهدة من التوصل إلى وثيقة ختامية ملموسة، بفضل حق النقض الذي استخدمه بلد واحد فضل العزلة على التعاون والتعددية. وتلك التطورات أمثلة على مشكلة أكبر وأكثر أهمية وذات طابع استراتيجي. فالعدوان الروسي على أوكرانيا يتحدى هيكل الأمن العالمي برمته، بما في ذلك في المجال النووي.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الغزو الروسي يشكّل انتهاكا صارخا لمذكّرة بودابست. وهو رفض صريح للاستعداد لإجراء حوار جوهري حول المسائل النووية من شأنه أن يزيد الشفافية ويقلل من المخاطر المحتملة. وقد واصلت روسيا، في خضم النزاع المستعر في أوروبا، تهديد المجتمع الدولي بإمكانية استخدام الأسلحة النووية ووضع قواتها الاستراتيجية في حالة تأهب قصوى. وتقرض القوات المسلحة الروسية سيطرتها بالقوة على المنشآت النووية في أوكرانيا عن طريق شن هجمات بالقذائف على المناطق المحيطة بها وقصفها بالمدفعية الروسية. وتحتل القوات الروسية محطة زابوريجيا للطاقة النووية وترهب العاملين بها وتنتشر معدات عسكرية ثقيلة في منتصف المحطة. إذن، فإن روسيا هي التي تعرض الأمن والسلامة النوويين في أوكرانيا للخطر.

وبمعنى أعم، من الجلي أن روسيا ما فتئت تنتهك المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ سنوات. فهي لم تفعل شيئا

حزيران/يونيه من هذا العام، دليلا على تولد مزيد من الزخم نحو تخليص العالم من آفة الأسلحة النووية. وتفتخر ماليزيا بكونها رئيسة مشاركة، إلى جانب جنوب أفريقيا، للفريق العامل غير الرسمي المعني بإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وينبغي أن يحفزنا النجاح المتزايد الذي حققته معاهدة حظر الأسلحة النووية على تنشيط الصكوك والمنصات الرئيسية الأخرى.

وستعمل ماليزيا بلا كلل، في منطقتنا، مع زملائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحل جميع المسائل غير المحسومة، وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، المتعلقة بالتوقيع والتصديق على بروتوكولها في أقرب وقت ممكن تمشيا مع تطلعات قادة الرابطة. ويكتسي تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية لضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا أهمية أساسية لكفالة السلام والأمن في جنوب شرق آسيا. ونحث أيضا الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها ليتسنى بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن.

ويساور ماليزيا قلق بالغ إزاء التطورات في شبه الجزيرة الكورية. ونشعر بالانزعاج من التصعيد الأخير الناجم عن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية فوق اليابان في الأسبوع الماضي، فضلا عن إطلاقها قذيفة تسيارية قصيرة المدى أمس. ويؤكد وفد بلدي من جديد أهمية ممارسة جميع الأطراف المعنية لضبط النفس وضرورة استئناف الحوار الهادف إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

وتشهد الندوب التي خلفها استخدام الأسلحة النووية واختبارها على أجيال من الضحايا والناجين بشكل مأساوي على الآثار الإنسانية المدمرة التي يمكن أن تحدثها هذه الأسلحة بطبيعتها. ومن غير المتصور أن ينبغي للبشرية أن تعيش إلى ما لا نهاية تحت وطأة الظلال القاتمة التي تلقيها أدوات الحرب والدمار هذه، التي تمثل سيف ديموقليس عصرنا المسلط على عالمنا. فلتقدم بثبات وبعزم متجدد لنشر بيزوغ فجر عصر خال من الأسلحة النووية.

أوكرانيا. ويجب تنفيذ قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الصدد تنفيذا كاملا وفوريا.

وأخيرا وليس آخرا، يتعين علينا أن نتناول مستقبل النظام العالمي لتحديد الأسلحة. فحالته الراهنة تشكل مصدر قلق منذ بعض الوقت. والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها هي الآلية الوحيدة القائمة لتحديد الأسلحة غير التقليدية. وفي حين أنه يتعين عليها أن تسهم في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي بوجه عام، فإنه ينبغي لها في المقام الأول أن تؤدي إلى وضع معاهدة متابعة أوسع نطاقا تغطي جميع الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة غير الاستراتيجية في أوروبا وأنواعها الجديدة. وينبغي للصين أن تشارك مشاركة بناءة في تلك الجهود.

وفي الختام، نعتقد اعتقادا راسخا بأن مداولاتنا ستسفر عن نتائج مهمة ومجدية لمجمل جهودنا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وتتمس حاجتنا لتلك النتائج أكثر من أي وقت مضى في ظل البيئة الأمنية الراهنة التي تتسم بحرب مكتملة الأركان في أوروبا وما ينتج عنها من تدهور حاد في هيكل الأمن العالمي، إذا أردنا أن نحافظ على ما لدينا من عمليات حاسمة الأهمية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

**السيد أندرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):** إننا أمام حالة لم يسبق لها مثيل. فقد هدد أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن باستخدام الأسلحة النووية. وإصدار هذا النوع من الإشارات المتهورة غير مقبول على الإطلاق. فهي تشكل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار الدوليين وتقوض بشكل خطير البيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، الذي أعلن أن الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تخاض أبدا. وتشجع النرويج جميع الدول المسلحة نوويا على تأكيد تأييدها لذلك البيان وتثني على الدول التي فعلت ذلك بالفعل خلال مداولاتنا. ويكتسي الحوار والتواصل أهمية حاسمة، لا سيما في أوقات الأزمات. وسنرحب بمواصلة الحوار بشأن الاستقرار

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ولا رغبة لديها في العمل مع جميع الدول الأخرى لتهيئة بيئة أمنية مواتية بقدر أكبر لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وهي غير مهتمة بتباعد النهج الدبلوماسية لزيادة التفاهم والثقة المتبادلين. وكما نرى اليوم، فإن الاستراتيجية النووية لروسيا وتحديثها لمنظومات أسلحتها النووية، بما في ذلك زيادة إمداداتها من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، يشير إلى موقف متزايد العدوانية قائم على التهريب الاستراتيجي. ومما زاد الطين بلة أن بيلاروس تخلت مؤخرا عن صفة الدولة الخالية من الأسلحة النووية، بعد أن أدخلت تعديلات على دستورها وإشارات وإعلانات أخرى تتعلق بإمكانية استضافة أسلحة نووية روسية على أراضي بيلاروس. وسيوجه هذا السياق المقلق جهودنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين داخل هذه الهيئة في الأسابيع القليلة المقبلة.

أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى بذل قصارى جهدنا من أجل دعم معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها. وينبغي لها أن تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والركيزة الأساسية التي يستند إليها السعي إلى نزع السلاح على نحو فعال وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ثانيا، نحن بحاجة إلى المساعدة في تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدور الذي تضطلع به الوكالة، التي تشكل عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي. فكلما كانت أقوى، كلما زادت قوة الرسالة التي نوجهها إلى الناس في مختلف مناطق العالم الذين قد يشجعهم عدوان إحدى الدول الأوروبية الحائزة للأسلحة النووية على تقويض هيكل الأمن الدولي والحصول على الأسلحة النووية. وتضطلع الوكالة بدور مهم أيضا في كفالة الأمن والأمان النوويين. ولذلك ندعو روسيا إلى الوقف الفوري لجميع أعمالها الموجهة ضد المنشآت والمرافق النووية السلمية في أوكرانيا وسحب أفرادها العسكريين وغيرهم من الأفراد، بما في ذلك من محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ولا غني عن تمكين السلطات الأوكرانية من استئناف مسؤولياتها السيادية وتمكين الوكالة من الاضطلاع الكامل والأمن بأنشطة التحقق من الضمانات في

وترحب النرويج بتصديق توفالو وتيمور - ليشتي ودومينيكا وسان تومي وبرينسيبي وغامبيا وغينيا الاستوائية مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فبذلك تكون جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد انضمت للمعاهدة، وهي خطوة هامة في دعم السلام والأمن الدوليين. وتحت النرويج جميع الدول على التصديق على المعاهدة دون تأخير، لا سيما الدول التي يلزم انضمامها لبدء نفاذ المعاهدة. ويجب أن نحرز تقدما أيضا في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بصورة يمكن التحقق منها وإبرامها. ولا بد أن يعالج الحل مسألة المخزونات القائمة.

وستواصل النرويج جهودها الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتنويع المشاركة في عمليات نزع السلاح ودعم المبادرات الرامية إلى إشراك جيل الشباب.

**السيد بنشيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تتشاطر إيطاليا تماما هدف إقامة عالم يسوده السلام والأمن ويخلو من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، يشكّل استمرار العدوان غير المبرر الذي شنه الاتحاد الروسي دون سابق استقراز ضد أوكرانيا انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. وندين الخطاب النووي غير المسؤول الذي تستخدمه روسيا وحنوئها بما قدم من ضمانات أمنية لأوكرانيا وقت انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتهديد الذي تعرض له الهياكل الأساسية النووية في أوكرانيا. ونرى أن التغيير الدستوري الذي أجرته بيلاروس والذي يمكّنها من التخلي عن صفة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية عبارة عن محاولة غير مقبولة لإعادة تعريف الهيكل الأمني الأوروبي القائم على القواعد.

ونأسف بشدة لأن المؤتمر العاشر الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية نتيجة لعرقلة روسيا لتوافق الآراء. وبالرغم من أن مشروع

الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. ونشجع الصين أيضا على الدخول في حوار يمكن أن يؤدي إلى تخفيض جميع فئات الأسلحة النووية. فمن شأن ذلك أن يكون مفيدا لأمننا المشترك.

وتشكّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ووقد شعرنا بخيبة الأمل، شأننا شأن العديد من الدول الأخرى، لعدم وجود التزامات ملموسة بشأن نزع السلاح في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ومع ذلك، يبرز استعداد جميع الدول، باستثناء دولة واحدة، لقبول مشروع الوثيقة الالتزام الذي نتشاطره تجاه المعاهدة. ويجب علينا أن نستفيد من القدر الكبير من أوجه الاتفاق التي توصلنا إليها بالفعل بشأن العديد من المسائل الخلاقية قبل أن تعرقل روسيا توافق الآراء.

ويظل التحقق الموثوق لدعم اتفاقات نزع السلاح في المستقبل، التي يمكن لجميع الدول أن تثق فيها، وألوية عليا لدى النرويج. وسنواصل الدور القيادي الذي نضطلع به في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي ونقدر أن عمله يمضي قدما. وسنقدم مرة أخرى، بالاشتراك مع البلدان الشريكة، مشروع مقرر بشأن التحقق من نزع السلاح النووي بغية إبقاء البند مدرجا في جدول أعمالنا. ونواصل مشاركتنا النشطة في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق النووي، مع التركيز على العمل التقني والعلمي. وقد اقترحت النرويج أيضا، بالاشتراك مع المملكة المتحدة، مبادرة جديدة لإجراء الحوار المتعدد الأطراف بشأن اللا رجعة. وهو أحد المبادئ الراسخة لنزع السلاح، ولكن لا يوجد فهم مشترك واضح لما ينطوي عليه. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى العمل متعدد الأطراف.

ولا يزال الحد من المخاطر أولوية أخرى لدى النرويج. والواقع أنه يبدو أكثر إلحاحا في ظل الحالة الأمنية الراهنة. وتشجع النرويج أيضا اتباع نهج قائم على الحقائق إزاء العواقب الإنسانية المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية. وينبغي أن تسترشد جهودنا في مجال نزع السلاح النووي بذلك المنظور، لأنه يركز على العواقب الكارثية التي يخلفها أي استخدام للأسلحة النووية على الناس والبيئة.

أيضا أن نجدد دعمنا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتقدر إيطاليا جميع المبادرات المتخذة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي كونها أدوات مهمة لبناء الثقة وبعث الاطمئنان بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ونؤكد أهمية الحد من المخاطر، الذي يمكن أن يسهم في تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة والاطمئنان اللازمين.

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤوليات أساسية عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبينما رحبت إيطاليا بالاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تمديد معاهدة ستارت الجديدة وإجراء حوار أمني ثنائي، فضلا عن الجهود التي يبذلها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، فإننا نواصل دعوة الدول الحائزة لأكثر ترسانات الأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بفعالية من خلال زيادة تخفيض أسلحتها والمشاركة بنشاط في تعزيز هيكل نزع السلاح بأكمله.

ولا يزال انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا كبيرا للأمن الدولي. وتظل اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب بروتوكولاتها الإضافية، أساسية لكفالة أمننا وعنصرنا رئيسيا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونظام الضمانات الذي تطبقه الوكالة حاسم الأهمية للتأكد من الطابع السلمي للأنشطة النووية. وتدعو إيطاليا إيران إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات والامتناع عن القيام بمزيد من الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم، في انتهاك لخطة العمل الشاملة المشتركة، فضلا عن مواصلة العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة صحة الإعلانات المطلوبة واكتمالها. وبالتوازي مع ذلك، ندعو جميع الأطراف المشاركة في محادثات فيينا إلى أن تواصل الاستثمار في الحوار وألا تدخر جهدا لإحياء الاتفاق.

وتشعر إيطاليا بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية، بما في ذلك إطلاقها مؤخرا لقذيفتين تسياريتين عابرتين للقارات، مما يعرض الأمن

النص كان بمثابة حل توفيق، فقد كان سيشكل معلما هاما، لا سيما في السياق الاستراتيجي الحالي. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح، بركائزها الثلاث المتعاضدة. ويجب التمسك بالمعاهدة والحفاظ عليها. ولذلك ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية دون تأخير ودون شروط.

إن معاهدة عدم الانتشار توفر الإطار القانوني الوحيد لبناء عالم خال من الأسلحة النووية بأسلوب يعزز الاستقرار الدولي بما يتفق مع مبدأ عدم الإخلال بالأمن للجميع. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا عن طريق اتباع نهج تدريجي يتخذ تدابير فعالة تشترك جميع الجهات صاحبة المصلحة من منظور يقوم على تحقيق توافق الآراء. ونسعى جاهدين لإحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي جراء قلقنا العميق إزاء العواقب الكارثية المحتملة أن تترتب عن استخدام الأسلحة النووية. ويمكن أحد التدابير التي نسعى إلى اتخاذها في التعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وتدعو إيطاليا، كونها من أشد المؤيدين لهذه المعاهدة وتمشيا مع دورها الحالي بوصفها منسقا مشاركا للمادة الرابعة عشرة منها، جميع الدول التي لم توقع وتصدق عليها بعد، لا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وندعو في الوقت نفسه جميع الدول إلى أن تواصل احترام الوقف الاختياري للتجارب النووية التجريبية وتمتتع عن أي إجراءات قد تقوض الهدف والمقصد من المعاهدة.

ومن الأولويات الرئيسية الأخرى أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح على الفور مفاوضات لوضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وإلى أن تُبرم هذه المعاهدة، ينبغي لجميع الدول أن تلتزم بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية. ونؤيد أيضا استئناف المناقشات الموضوعية بشأن ضمانات الأمن السلبية في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن بهدف صياغة توصيات تتناول جميع جوانبها، دون استبعاد وضع صك دولي ملزم قانونا. وفي ذلك السياق، نود

الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة الذي عقد في فيينا في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه. ونؤكد من جديد تأييدنا لاعتماد الاجتماع إعلان بشأن "التزامنا بعالم خال من الأسلحة النووية". وهو يجدد التزامنا وتصميمنا على تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. كما نؤكد تأييدنا لخطة عمل فيينا - التي اعتمدت أيضا في الاجتماع - لتيسير التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للمعاهدة بما في ذلك تنفيذ أهدافها وغاياتها. بالتالي واستنادا إلى التزامنا الجماعي وجهودنا الدؤوبة لإنهاء انتشار الأسلحة النووية، أهئ الدول الأعضاء على اعتماد خطة عمل معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل في أن يبشر دخول المعاهدة حيز النفاذ بعصر نشهد فيه الإزالة التامة على الأسلحة النووية بوصفها أمرا حاسما للسلم والأمن الدوليين. ونشجع الدول الأعضاء التي لم توقع وتصديق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونكرر أيضا التشديد على ضرورة أن تحترم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميع أشكال الحظر المحددة في المعاهدة دون تحفظ.

إذ نواصل العزم على تأييدنا للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، لا نزال ندرك أيضا الاستخدامات المفيدة للطاقة النووية للأغراض السلمية. ونؤكد من جديد حق جميع الدول في استخدام التكنولوجيات النووية لتحقيق تطلعاتها الإنمائية متشيا مع المواد ذات الصلة من معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. أود أن أعتم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للدور القيادي الذي تضطلع به الوكالة الدولية في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية ودورها المركزي في تعزيز الأمن النووي ومعايير الأمان فضلا عن التحقق والضمانات.

أخيرا، تكرر نيجيريا دعوتها إلى تنفيذ وإنفاذ جميع المعاهدات المتعلقة بإزالة الأسلحة النووية، فضلا عن تأكيد موقفها المبدئي الداعم لعالم خال من الأسلحة النووية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طُلب حق الرد. أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

الدولي والنظام العالمي لعدم الانتشار للخطر الشديد. ونرى أنه من غير المقبول أن يُسن تشريع محلي مؤخرا يقنن الحق في شن ضربات نووية وقائية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تشارك بحسن نية في محادثات دبلوماسية من أجل نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وفي غضون ذلك، يجب أن يظل نظام الجزاءات الدولية قائما وأن يُنفذ بفعالية.

**السيد بانديا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تشكل الأسلحة النووية وانتشارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن إزالتها هدف مشترك ينبغي أن نتحد لتحقيقه. ولم يسبق لذلك الهدف أن كان أكثر إلحاحا مما هو عليه الآن. وبينما يظل وفد بلدي ملتزما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويواصل الترويج لها، فإن بلدي يأسف لعدم تمكن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 1 إلى 26 آب/أغسطس، من إصدار وثيقة ختامية بتوافق الآراء لتقييم تنفيذ المعاهدة. لقد انقضى الآن 12 عاما منذ أن اعتمد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010 وثيقة ختامية. وفي ذلك الصدد، تود نيجيريا أن تؤكد أن المعاهدة دعامة أساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وهي الصك الأساسي فيما نبذله من جهود لوقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. وتمشيا مع موقف نيجيريا إزاء القضاء التام على الأسلحة النووية، فإنها ستواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فضلا عن الالتزام القاطع الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995 ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010 بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية.

وقد تشرف بلدي بالانضمام إلى البلدان الأخرى في المجموعة الأساسية التي قدمت القرار 258/71، الذي أفضى إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2017 ودخولها حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. في ذلك الصدد، ترحب نيجيريا بعقد

القومية والتوقف عن تدريب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على استخدامها، ولكن رفض كل ذلك. وعلاوة على ذلك، ارتفعت الدعوات إلى احتمال نشر البنية التحتية النووية لحلف الناتو في أقصى الشرق. فعلى سبيل المثال، كانوا يتحدثون في بولندا عن رغبتهم في أن يتم إشراكهم بصورة كاملة في البعثات النووية المشتركة لعدة سنوات حتى الآن. وقد عززت وارسو نشاطها على تلك الجبهة بشكل كبير مؤخرا وتجلّى ذلك على نحو مؤكد في تقديرات روسيا وبيلاروسيا عند نظرهما في اتخاذ تدابير مضادة. إننا ننفذ بشكل عملي تلك التدابير في امتثال صارم لالتزامات روسيا وبيلاروسيا بموجب معاهدة عدم الانتشار. وتتمثل المرحلة الحالية حصريا في نقل مجموعات إسكندر - إم ذات التجهيز المزدوج بصواريخ تقليدية إلى بيلاروسيا وتجهيز بعض طائرات Su-25 البيلاروسية بالتكنولوجيا التي تمكنها من حمل أسلحة نووية. ولكن ليست لدينا خطط لنقل تكنولوجيا لتحويل الطائرات إلى حاملات أسلحة نووية، ولا نخطط حاليا لتجهيز الطائرات البيلاروسية برؤوس حربية نووية أو نقلها إلى أراضي بيلاروسيا. ولا نتوخى أيضا إنشاء مرافق في بيلاروسيا لتخزين الرؤوس الحربية النووية التي سواصل الاحتفاظ بها في مرافق التخزين المركزية داخل الأراضي الروسية.

وسنعمل على تدريب الأفراد العسكريين البيلاروسيين في مراكز التدريب الروسية على أساس برامج لا تشمل استخدام الرؤوس الحربية النووية. وستكون الخطوات الأخرى متناسبة مع أنشطة الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. فعلى وجه الخصوص، نتابع بعناية تطورات الحالة في أعقاب البيان الذي أصدرته القيادة البولندية مؤخرا بشأن طلبها الرسمي إلى الولايات المتحدة نشر أسلحة نووية أمريكية على الأراضي البولندية. ولا شك أن هذه خطوة مزعزة للاستقرار إلى حد كبير. وإذا ساءت الحالة السياسية والعسكرية في المنطقة بشكل كبير وتزايدت التهديدات النووية فإننا نحتفظ بحقنا في اتخاذ تدابير إضافية لضمان أمن الدولة الاتحادية.

**السيد الحمصاني (مصر):** أود أن أمارس حق الرد على ما أثاره وفد كندا بشأن مطالبة مصر بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل

**السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** يرفض الاتحاد الروسي جميع الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهتها بشأنه عدد من الوفود. لقد استجبنا بتفسيرات مفصلة تماما للبيانات التي أدلي بها بشأن الإعلانات النووية للاتحاد الروسي، ولا أرى جدوى من تكرار موقفنا مرة أخرى. إن ما أود أن أفعله اليوم أساسا هو الرد على الاتهامات المنفصلة تماما عن الواقع، فيما يتعلق بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والخطوات التي اتخذتها روسيا وبيلاروسيا في المجال النووي. لقد ناقشنا مرات عديدة في هذه القاعة مسألة فقدان معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لأهميتها بسبب انسحاب الولايات المتحدة منها. عليه سأقتصر على الإشارة إلى أن وفد بولندا نفسه يدوس - خلال لوثته الدعائية هذه - على رماد اتفاق ساعد بدأب على تدميره. وبالنظر إلى أن هذه المعاهدة لم يعد لها وجود، فإن ما ينبغي أن تفعله عوضا عن الدعوة إلى منع سباق التسلح وإلى كفالة سبل التنبؤ والتحلي بضبط النفس عندما يتعلق الأمر بالقذائف.

لقد اقترحنا حلا للمشكلة منذ فترة طويلة، على أساس مبادرة روسيا تتعلق بتنفيذ وقف اختياري متبادل مع منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن نشر قذائف أرضية متوسطة وقصيرة المدى في أوروبا. ولكن إذا حكمنا استنادا إلى برامج الولايات المتحدة للقذائف، فإن فرص نجاح مبادرتنا لا وجود لها فيما يبدو، ومن الأرجح أن بولندا تريد دفنها بواسطة مشترياتها المكثفة والمتزايدة من منظومات القذائف الأكثر تقدما من الولايات المتحدة.

وتعدّ التدابير التي اتخذتها روسيا وبيلاروسيا لضمان أمن الدولة الاتحادية في ظل هذه الظروف الجديدة استجابة فرضتها السياسة المزعزة للاستقرار التي تنتهجها منظمة حلف شمال الأطلسي منذ أمد بعيد. إنني أتكلم عن ممارسة ما يسمى بالبعثات النووية المشتركة التي تستخدم أساسا الأسلحة النووية للولايات المتحدة المتمركزة على أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الناتو، الأمر الذي يتعارض مع معاهدة عدم الانتشار.

وقد أبدينا لوقت طويل ضبط النفس في هذا الشأن. وحاولنا لسنوات إقناع واشنطن بإعادة جميع أسلحتها النووية إلى أراضيها

تتفيذ نظام الضمانات، وآخرها للعام الحالي 2022 على وفاء سوريا التام بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة وتلبية كل طلبات التفتيش في مواعيدها المحددة، والتي تم آخرها في 10 أيار/مايو الماضي على الرغم من التعقيدات التي فرضتها ظروف تفشي جائحة مرض فيروس كورونا.

وفيما يتعلق بالبروتوكول الإضافي الذي تمت الإشارة إليه يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية عدم الخلط بين الالتزامات القانونية بموجب المعاهدة والتدابير الطوعية. وأود أن يؤكد أيضا أنه يجدر على من يحرص على نظام عدم الانتشار ألا يغض الطرف عن الطرف الذي يحوز على ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية في المنطقة وليس طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تخضع أسلحته ومرافقه لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** إن وفد بلدي مضطر لأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانات التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي وفرنسا وغيرهما. ونرفض تماما تصريحات الدول الغربية المبتذلة. وإن من السخف والخزي أن يواصل الاتحاد الأوروبي وفرنسا وغيرهما التبعية للولايات المتحدة سعيا إلى انتهاج سياسة مخزية وعدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودون ذرة من الاستقلال في السياسة الخارجية.

نؤكد من جديد أنه حق سيادي مشروع لدولتنا أن تواصل بناء قدراتها العسكرية لمواجهة الواقع السياسي والعسكري الذي فرضته الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية والتي تواصل بلا هوادة جهودها الرامية إلى خنق جمهوريتنا. وتتفق ممارستنا لحق الرد تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن الواقع الأمني في شبه الجزيرة الكورية ما زال في حلقة مفرغة من التوترات والمواجهة بسبب تزايد العداء ووجود القوات الأجنبية المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتمضي الحالة مؤخرا إلى مرحلة أكثر خطورة.

ففي هذا العام وحده أجرت الولايات المتحدة سلسلة من التدريبات العسكرية المشتركة الواسعة التي استهدفت بلدي بإدخال مختلف

للتجارب النووية. تؤكد مصر في البداية دعمها الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث شاركت بجدية وفاعلية في المفاوضات الخاصة ثم وقعت عليها. لا يغيب على أحد أن السبب وراء عدم مضي مصر في التصديق على المعاهدة هو استمرار الخلل التعاهدي في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط، حيث لم تتضمن جميع دول المنطقة حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زالت توجد منشآت نووية تعمل خارج نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن خطة العمل بشأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 قد أقرت في الخطوة العاشرة منها بأن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما يشجع الدول التي لم تتضمن بعد إلى معاهدة عدم الانتشار وتشغل مرافق نووية خارج نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

يضاف إلى ذلك أن جميع مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار أكدت أهمية تحقيق عالمية المعاهدة، وهو ما لم يتحقق بعد. بناء على ما تقدم، تحث مصر جميع الدول على ضرورة الالتزام بمبدأ تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما نصت عليه الخطوة العاشرة من خطة العمل للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام 2010.

**السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية):** في الحقيقة لقد وجدت نفسي مضطرا لأخذ الكلمة لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بما ذكره ممثل الاتحاد الأوروبي حول تعاون سوريا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. يرفض وفد بلدي ما جاء في بيان ممثل الاتحاد الأوروبي حول عدم امتثال سوريا لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ويؤكد أن سوريا تعمل بشكل بنا مع الوكالة وقد مارست في هذا التعاون أقصى درجات المرونة ولم تدخر جهدا لتسوية المسائل العالقة، بما في ذلك الاتفاق على خطة عمل لحلها. وتشهد التقارير السنوية للوكالة عن

يوما ما من نزع سلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وانتهيار نظامنا باستخدام أدوات مكشوفة مثل التهديدات والترهيب.

**السيد دين بوش (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** تود هولندا أن تمارس حقها في الرد على الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة من جانب الاتحاد الروسي بأن ترتيبات التبادل النووي لمنظمة حلف شمال الأطلسي قد تشكل خرقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن الغرض الأساسي من القدرة النووية الدفاعية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ظل دائما الحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان. كما التزم حلفاؤنا دائما بتعهداتهم بموجب معاهدة عدم الانتشار وسيواصلون ذلك.

ولا تزال ترتيبات الناتو المتعلقة بالمشاركة النووية متسقة تماما مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل إنها وُضعت قبل وقت طويل من دخول المعاهدة حيز النفاذ في عام 1970. وأسفر ذلك عن الإدماج السلس لترتيبات المشاركة النووية في معاهدة عدم الانتشار والتي قبلتها جميع الدول الأطراف في المعاهدة عدم الانتشار وتقدمتها علنا منذ أمد بعيد. وفي سياق ترتيبات الناتو المتعلقة بالمشاركة النووية تحتفظ الولايات المتحدة بالوصاية والسيطرة الكاملتين على أسلحتها النووية المنتشرة في أوروبا، بما يتفق تماما مع المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار.

أود أن أختتم بياني بالقول مرة أخرى إن حلفاء الناتو قد ظلوا دائما ملتزمين بتعهداتهم بموجب معاهدة عدم الانتشار وسيواصلون ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا بعد ظهر اليوم. وأود أن آخذ دقيقة واحدة من وقت اللجنة لأوجه انتباه الأعضاء إلى فكرة أخرى كما فعلت يوم الجمعة الماضي (انظر A/C.1/77/PV.5). إن أينشتاين نفسه هو القائل:

”لقد غيرت القوة المطلقة للذرة كل شيء باستثناء أنماط تفكيرنا وبالتالي فإننا ننزل نحو كارثة لا مثيل لها“. ومضى إلى القول بالرغم من أنه ربما لم يكن على علم آنذاك بالأسلحة النووية“لا أدري بأي

الأصول النووية والأسلحة المتطورة دون انقطاع. علاوة على ذلك نشرت الولايات المتحدة - في سياق متابعة تنفيذ اتفاقها بشأن تعزيز الردع مع كوريا الجنوبية وردا على سن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشريع بشأن سياسة الدولة المتعلقة بالقوات النووية - فرقة العمل التابعة لحاملة الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية رونالد ريغان في المياه قبالة شبه الجزيرة الكورية لإجراء تدريبات بحرية مشتركة مع كوريا الجنوبية في بحر كوريا الشرقي في الفترة من 26 إلى 29 أيلول/سبتمبر وكذلك تدريبات الغواصات المشتركة مع اليابان وكوريا الجنوبية في 30 أيلول/سبتمبر. بل هددت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عسكريا وعلنا بإرسال فرقة عمل أخرى حاملة للطائرات النووية في بحر كوريا الشرقي لإجراء تدريبات مشتركة للدفاع الصاروخي في 6 تشرين الأول/أكتوبر وتدريبات بحرية متنقلة مشتركة في 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر.

لقد اضطررنا في ظل هذه الظروف التي تبعث على القلق إلى اتخاذ قرار بتنظيم تدريبات عسكرية في إطار محاكاة حرب فعلية على مستويات مختلفة بهدف التحقق من موثوقية قوتنا القتالية وتحسينهما، فضلا عن إرسال تحذير عسكري حاسم إلى القوى المعادية. وفي واقع الأمر أن الولايات المتحدة والدول التابعة لها هي التي تشكل خطرا جسيما على النظام العالمي لعدم الانتشار بإنشاء الشراكة الأمنية الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما أنها تقوض السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بإرسال حاملات طائرات تعمل بالطاقة النووية وسفن حربية مختلفة إلى المنطقة. وكلما زادت الولايات المتحدة من تمسكها بحملة الضغط التي تشنها على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتحريض الدول التابعة لها كلما عززنا تدابيرنا دفاعا عن النفس.

كما نراقب باهتمام البيئة الأمنية الهشة في شبه الجزيرة الكورية وجميع التحركات العسكرية للولايات المتحدة والقوى المعادية وسننخذ بحزم جميع التدابير العسكرية المضادة إذا لزم الأمر. وسوف نواصل مسارنا إلى أن تتخلى القوى المعادية عن وهمها المتأصل بأن تتمكن

أسلحة ستخاض الحرب العالمية الثالثة بيد أن الحرب العالمية الرابعة ستخاض بالعصي والحجارة“،

تعبيرا عن شغفهم بالسلام بواسطة الموسيقى. فوعدتهم باسم اللجنة

بأننا سنعمل من أجل السلام ولا يمكننا أن نخذلهم. إن شباب اليوم

سيخطون سن الشباب قريبا، فلنسرع ونفكر في الأمر.

ستعقد الجلسة المقبلة للجنة يوم الاثنين 17 تشرين الأول/أكتوبر،

الساعة 10/00 في قاعة الاجتماعات هذه. ووفقا لبرنامج العمل

سنواصل المناقشة المواضيعية بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

رفعت الجلسة الساعة 18/05.

لأن ذلك كل ما سيبقى على سطح الكوكب. وقال البعض لو

أن أينشتاين كان يدري حينئذ كان قد أصبح صانع ساعات. فلنفكر

في الأمر ونحاول تغيير مسارنا، ولنضع مسارنا للسلام، ويحق لنا

ذلك. ومن المؤكد أن أجيالنا القادمة تستحق ذلك، كما ذكرنا شبابنا

هذا الصباح عندما عزفوا لنا تحدي موسيقى الشباب من أجل السلام